جامعة الشهيد حمه لخضر
الوادي - الجزائر
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الوادي

كلية الحقوق
والعلوم السياسية

إصدارات

مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري

TJILLA

الوجيز في الاقتصاد السياسي

الدكتور الصادق جراية
أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الوادي

الوجيز في الاقتصاد السياسي

الدكتور الصادق جراية

إصدارات مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر

طبعة 2023

imp
mansour

مطبعة منصور

شارع القدس – الأعشاش الوادي

تلفاكس: 45 97 24 032

البريد الإلكتروني: imp_mansour@yahoo.fr

- **عنوان الكتاب: الوجيز في الاقتصاد السياسي**
- **النوع: مؤلف**
- **المؤلف: الدكتور الصادق جراية**
- **ردمك (ISBN): 978-9931-2761-3-5**
- **الإيداع القانوني: جانفي 2023**
- **الطباعة: مطبعة منصور، الوادي**

جميع الحقوق محفوظة

1444 هـ/ 2023 م

(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (البقرة: 254)

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين.....

إلى الأسرة الكريمة.....

إلى كل طالب علم جاد في طلبه.....

مقدمة:

الاقتصاد السياسي هو علم يبحث في ثروة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة تتفوق على غيرها من الأمم من حيث الرفاهية طبعا، والغرض منه الإرشاد إلى ما ينبغي فعله للتقليل من حدة الفقر، ويمتاز هذا العلم عن غيره من العلوم أنه يبحث في الثروة من حيث هي، وطرق التصرف فيها على الوجه الأكمل.

إن كل علم يتحدد بموضوعه ومنهجه وتفاعله مع باقي العلوم الأخرى* وتحديد معالم هذا المنهج وذلك الموضوع إنما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم كمجموعة من النظريات وأفكار مستخلصة تأخذ شكل الصياغة العلمية.

وعليه، يهدف هذا الكتاب إلى تعريف طلاب علم الاقتصاد والعلوم السياسية وكذا طلبة القانون بالغايات المثلى لعلم الاقتصاد السياسي المرتبطة أساسا بالبحث في طرق الإنتاج أو أساليبه التي تبلور الكيفية التي يقوم بها المجتمع في أشكاله التاريخية المختلفة بإنتاج وتوزيع ما هو لازم لإشباع حاجات أفراد المجتمع المادية والثقافية في تطورها المستمر، أي إنتاج وتوزيع ما هو لازم لإعاشة أفراد المجتمع بمستويات معيشية متجددة ومتطورة.

ويأتي هذا الكتاب في ثلاثة فصول رئيسية، حيث يناقش الفصل الأول أساسيات علم الاقتصاد السياسي انطلاقا من المشكلة الاقتصادية التي تشكل جزءا مهما من المشكلة الإنسانية العامة، إلى التعريفات المختلفة لمفهوم الاقتصاد السياسي لغة

* فمثلا يعد القانون من العلوم الاجتماعية التي موضوعها الإنسان وسلوكه مع الإنسان أو مع الدولة، كما أنه يستند إلى مجموعة من المناهج منها المنهج القانوني، المنهج التجريبي ، تحليل المضمون...إلخ، كما أن علم القانون تربطه علاقات وطيدة بعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع وغيرها كونه يحدد المعالم المعيارية لمختلف هذه العلوم.

واصطلاحا، ثم محاولة إثبات علمية مادة الاقتصاد السياسي بالتطرق إلى موضوعه ومناهجه وعلاقته الإرتباطية مع باقي العلوم الأخرى. في حين خصص الفصل الثاني من هذا الكتاب إلى تطور الفكر الاقتصادي وأهم مدارسه مع التركيز على النظريات الاقتصادية التي سادت في كل حقبة تاريخية، أما الفصل الثالث والأخير يتطرق بالتفصيل إلى أهم النظم الاقتصادية ابتداء بالنظام الاقتصادي الرأسمالي ثم الاشتراكي ليختتم هذا الفصل بالنظام الاقتصادي الإسلامي وما يميزه عن بقية النظم ا أخرى.

بالتالي، نأمل أن يساهم هذا الكتاب في البناء المعرفي المتخصص لطلابنا الأعزاء من خلال التعرف على أصول وأساسيات علم الاقتصاد السياسي، كما أسأل المولى عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به جميع من اطلع عليه.

والله ولي التوفيق...

د. جراية الصادق

الفصل الأول : أساسيات علم الاقتصاد السياسي.

يهتم علم الاقتصاد السياسي بدراسة جميع الأنشطة المتعلقة بالإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات التي يطلبها أفراد المجتمع ليتمكنوا من العيش بشكل منظم وتحقيق الإشباع لمختلف احتياجاتهم.

فهو إذن المعرفة المتعلقة بمختلف الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، وهو عملة ذات وجهين يحافظ على علاقة مزدوجة، هي علاقة الإنسان بالطبيعة من جهة وعلاقته بغيره من جهة أخرى.

وعليه، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: المشكلة الاقتصادية.

المبحث الثاني : مفهوم الاقتصاد السياسي.

المبحث الثالث: إثبات علمية مادة الاقتصاد السياسي.

المبحث الأول: المشكلة الاقتصادية:

يناقش هذا المبحث المشكلة الاقتصادية باعتبارها موضوع اهتمام كل من علم الاقتصاد والاقتصاد السياسي، كما أن النظم الاقتصادية على اختلافها جاءت في مجملها لتجد حلا لهذه المشكلة كل وفق مبادئه ووجهة نظره التي تميزه عن النظم الأخرى.

أولا: مفهوم المشكلة الاقتصادية.

تشكل المشكلة الاقتصادية جزءا من المشكلة الإنسانية العامة، إذ الاقتصاد يمثل جانبا من شؤون حياة الإنسان لا كلها، غير أن تحديد هوية، وحقيقة هذه المشكلة كانت، ولا زالت نقطة اختلاف بين المذاهب، والنظم المختلفة.

فالرأسمالية مثلا تعتبر أن المشكلة الاقتصادية هي قلة الموارد الطبيعية نسبيا، نظرا إلى محدودية الطبيعة نفسها، والتي لا تفي بالحاجات المادية الحياتية للإنسان، التي تبدو في تزايد مستمر، فتنشأ المشكلة حول كيفية التوفيق بين الإمكانات الطبيعية المحدودة، والحاجات الإنسانية المتزايدة.

في حين نجد الماركسية تؤمن بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل بالتناقض المستمر بين الشكل والنظام الذي يتم به الإنتاج في المجتمع، وبين نظام التوزيع.

في حين يكشف الإسلام عن حقيقة المشكلة بنحو آخر، وبخلاف ما تطرحه الرأسمالية والماركسية، أو غيرهما، فالمشكلة لا تكمن في قلة الموارد الطبيعية حتى لا تكون قادرة على الوفاء بالحاجات الإنسانية المتزايدة، ولا في التناقض بين نظامي الإنتاج والتوزيع، وإنما في الإنسان نفسه[1] .

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل، من منظور اقتصاديٍ إسلامي**، بحث مقدم لمنتدى الاقتصاد الإسلامي بدبي، 2015، ص6.

يكمن جوهر المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة بمختلف أنواعها وأحجامها الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، حيث واجهت الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض مشكلة التعدد والتزايد في رغباته وحاجاته، في حين أن إمكانياته تتميز بالمحدودية والندرة، وهنا يتضح لنا جليا مضمون المشكلة الاقتصادية التي حاول علم الاقتصاد إيجاد حلول لها، فنجد أن هذه المشكلة تواجه الأفراد والمجتمعات، سواء بالاقتصاديات المتقدمة أو النامية، وحتى المتخلفة، الرأسمالية منها أو الاشتراكية وحتى التي تعمل بالنظام المختلط[1].

وتعرف المشكلة الاقتصادية بأنها: (عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة الموارد، ووسائل الإنتاج)[2] ، أما الذي يختلف فهو طريقة حلها، وعلاجها، والتعامل معها، أو حدة هذه المشكلة، وآثارها السلبية[3].

كما تعرف على أنها: (محدودية الموارد، وكثرة الحاجات، التي تفرض على المجتمع الاختيار، ووضع الأولويات، ومن ثم التضحية، فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معين بالمقارنة بين حاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعددة، والمتنوعة، والمتجددة عبر الزمن)[4].
فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، ومهما بلغت أحجامها فهي موارد محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة، والمتجددة باستمرار[5].

---

[1] فرجي كرمية، فراح رشيد، **محاضرات في مدخل للاقتصاد**، مطبوع مقدمة لطلبة LMD ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013-2014 ،ص: 06

[2] السيد محمد السريتي **مبادئ الاقتصاد الجزئيّ**. الإسكندرية : الدار الجامعية، ط1، 2004، ص30.

[3] محمود يونس ، **أساسيات علم الاقتصاد**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1985، ص 39.

[4] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سبق ذكره**، ص8

[5] إسماعيل عبد الرحمن، **مفاهيم ونظم اقتصادية**. عمان (الأردن): دار وائل، 2005م ص32.

ويرى الأستاذ الدكتور محمد شوقِي الفنجرِي أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة تعدد الحاجات، مع ندرة الموارد، وبعبارة مبسطة هي مشكلة الفقر الذي لا يعدو كونه مظهرا من مظاهر زيادة الحاجات مع قلة الموارد .

ومن هنا، فإنه يرى أن موضوع المشكلة الاقتصادية، وعلاجها هو موضوع الاقتصاد كله، ممثلا في ضرورة كفاية الإنتاج، وتكافؤ التبادل، وسلامة التوزيع، وترشيد الاستهلاك .

والمشكلة الاقتصادية هي مشكلة سلوكية، يتسبب فيها الإنسان، وذلك من عدة وجهات منها:

أولا :حين يفرط في الاستهلاك بشكلٍ لا قيود له، فيغرق في الترف، والإسراف، والتبذير في الأمور الفاسدة.

ثانيا :حينما تسود الأثرة، والظلم، والطغيان؛ فيحدث نهب الدول، والاستيلاء على خيراتها، واستعمارها، وقهرها، ومنع حدوث أي تنمية بها.

ثالثا :حين يركن الإنسان إلى الكسل، والخضوع وترك العمل[1].

وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة بل تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة اقتصاديا أو متخلفة. فالمشكلة الاقتصادية لا تختلف في أركانها، أسبابها ولا في عناصرها من مجتمع لآخر.

[1] عبد الجبار السبهاني، **الأسعاروتخصيص الموارد في الإسلام**. دار البحوث للدراسات الإسلاميَّة، ط1، 2005، ص 251.

ثانيا: عناصر المشكلة الاقتصادية:

تتكون المشكلة الاقتصادية من العناصر التالية:

أ/ ندرة الموارد:

والمقصود بالندرة هو الندرة النسبية للموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع رغبات الإنسان[1]، أو هي عبارة عن معنى نسبي يعبر عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها، فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعا ما ولكنه يعتبر موردا نادرا إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي إشباعها، أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاح قياسا بمستوى الإشباع المطلوب للحاجات[2].

وفي حالة الندرة نسبية يعني أن بإمكان الإنسان تنمية الموارد الاقتصادية، وتخفيف حدة الندرة، فبقدر ما تزداد درجة تقدم المعرفة الفنية والتقنية، وبقدر ما نعرف من خصائص الأشياء ومن القوانين التي تحكم العلم بقدر ما يسهل ذلك في زيادة الاستفادة من هذه الموارد وإشباع الحاجات الإنسانية.

ومن الأمور المسلم بها أن مشكلة الندرة تلازم كافة المجتمعات الإنسانية سواء في ذلك الدول الغنية أو الدول النامية والفقيرة. وهذه الصفة الأساسية لمسألة الندرة تجعل منها أمرا نسبيا. لذلك فإن حل المشكلة الاقتصادية يتطلب منا دوما حسن استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة والمتعددة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن استعمال على النحو الذي يحقق أقصى الغايات ويلبي أكبر إشباع ممكن من حاجات ومتطلبات الإنسان.

[1] طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته، المجلد 01**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 1998 ، ص 16

[2] إسماعيل عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص 33

ب/ لا نهائية الحاجات:

إن من أسباب وجود المشكلة الاقتصادية كون حاجات الإنسان لا متناهية وغير محدودة فمن طبيعة الإنسان أنه كلما أشبع رغبة تثور في نفسه رغبات أخرى، وتعرف الحاجة بأنها: (شعور شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معين ويرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان وبعدم الرضا، أو الألم الأمر الذي يدفع بصاحب هذه الحاجة إلى تلبيتها[1].

وهذه الحاجات الإنسانية حاجات شخصية، فكل فرد هو الذي يقرر دون تدخل من جانب غيره ما إذا كان لديه حاجة يريد إشباعها ومدى هذه الحاجة، فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية وعن الحاجة الاجتماعية وعن الحاجة الأخلاقية[2].

بعض الحاجات يتم إشباعها دون بذل جهود كبيرة من قبل الإنسان، نظرا لأن وسائل إشباعها متاحة في الطبيعة مثل: (الهواء — ضوء الشمس)، وهناك حاجات ضرورية أخرى لا بد من بذل مزيد من الجهد أو المال أو كليهما لإشباعها نظرا لأنها غير متاحة بشكل مباشر فإشباع الحاجة إلى الطعام والملبس والمأوى تقتضي القيام بنشاط اقتصادي حتى يتم تلبية وإشباع تلك الحاجات، التي تنقسم إلى حاجات اقتصادية، وحاجات غير اقتصادية، والذي يفرق بين النوعين من الحاجات ليس طبيعة الحاجة وإنما وسيلة إشباعها، فإذا كانت وسيلة الإشباع لا تتطلب بذل الجهد، أو المال فهي حاجة غير اقتصادية وتسمى مجانية وتوجد في الطبيعة كالهواء وضوء الشمس، أما إذا كانت وسيلة

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**. ص 16

[2] محمد خليل برعي، **مبادئ الاقتصاد**. مصر: دار الثقافة العربية، 1992، ص 13

الإشباع غير متوفرة بنفس الغزارة للسلع المجانية، وتحتاج إلى بذل الجهد أو المال أو كليهما فتلك حاجة اقتصادية لا تتوافر بالغزارة نفسها المتوفرة في السلعة المجانية، مثل: (المعادن والغذاء).

وتعد الحاجة أساس النشاط الاقتصادي، لأنه لا يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي ما لم يكن هناك دوافع تحرك الفرد، وتلح عليه في السعي لطلب الرزق، ومن هنا يتنوع النشاط الاقتصادي تلبية لتنوع الحاجات الإنسانية.

وتتسم الحاجات الاقتصادية بما يلي:

- **قابلية الحاجة للإشباع:** إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقا لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول كل ضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.
- **نسبية الحاجات:** إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس، وهذه الخاصية انعكاسا لضرورات حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متمدن[1].
- الحاجات الاقتصادية قابلة للحلول محل بعضها البعض.

والمقصود بلا نهائية الحاجات الاقتصادية أن حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له

[1] عبد الوهاب جودة الحايس ، **تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية**. مصر: جامعة عين الشمس، ص 11

ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي، وهذه الخاصية للحاجات الإنسانية إذ لم يرضى عنها أهل الزهد والقناعة، لكنها لاشك من أهم دوافع الرقي والتقدم الاجتماعي، فلولاها لبقي الإنسان في مستويات غير مقبولة من المعيشة، قنوعا بما لديه مادام قادر على إشباع حاجاته البسيطة[1].

ج/ الاختيار:

نتيجة لتعدد وتطور الحاجات الإنسانية وندرة الموارد الاقتصادية، يجد الإنسان نفسه تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين أي الحاجات يشبع أولا، وذلك لعدم القدرة على إشباع كل هذه الحاجات، فندرة الموارد يتطلب منا استغلال الموارد الاقتصادية النادرة ذات الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات وأكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجاتنا اللا محدودة، وهذا يتطلب منال ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها وأهميتها أي سلم الأفضليات.

والمقصود بالاختيار: (الاختيار القائم على المبادئ الاقتصادية والمرتكز على منطق العقلانية والذي يعني التوفيق بين الاستعمالات البديلة المتاحة له، أي الاختيار بين أي الحاجات التي يجب على الإنسان أن يقوم بإشباعها وأي الحاجات التي يضحي بها ويتخلى عن إشباعها)[2]. وما ينطبق على الفرد في مشكلة الاختيار فإن الجماعة أيضا تواجه بنفس المشكلة وكذلك المجتمع والدولة فتدعوها ندرة مواردها إلى ضرورة توجيهها نحو إشباع الرغبات وذلك على حساب الحرمان من إشباع رغبات أخرى.

[1] **المرجع السابق**، ص 14

[2] توفيق عبد الرحيم حسن، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**. عمان دار الصفاء، 2005، ص28

أي أن الدول مطالبة باستمرار أن تقتصد في استخدام مواردها المحدودة، وأن تتجنب أي إهدار فيها لذلك نجد أن الدول والجماعات المتقدمة تراعي هذا المبدأ حيث تختار وتنتقي طريقة الاستخدام الأمثل التي تؤدي إلى تحقيق أعلى إشباع ممكن لأفرادها، وذلك بالمقارنة الأخرى البديلة ويتحقق ذلك عن طريق القيام بدراسة جميع الطرق الممكنة لاستخدام مورد من الموارد والمفاضلة على أساس نسبة العائد إلى الموارد المستخدمة واختيار الطريقة المثلى التي تعطي أكبر إشباع ممكن بأقل نسبة من الموارد[1].

ثالثا: حلول المشكلة الاقتصادية.

يختلف حل المشكلة الاقتصادية باختلاف النظم المتبعة، فالنظام الرأسمالي يعالجها عن طريق زيادة السلع والخدمات لأنها عبارة عن تضارب بين الحاجات غير المحدودة والموارد المحدودة فمن الطبيعي أن يرتكز علاج المشكلة الاقتصادية على كيفية زيادة السلع والخدمات، ولو فرضنا أن السلع والخدمات المنتجة في مجتمع ما ممثلة بمنحى إمكانيات الإنتاج فسيكون ذلك بزيادة عناصر الإنتاج أو التكنولوجيا[2] .

و هذا يعني أنه بالتطور التكنولوجي الذي يسعى النظام الرأسمالي إلى تحقيقه يتم تحقيق التنمية الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية.

في حين يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية، فعوامل الإنتاج مملوكة بالكامل أو تكاد للدولة، كما أن الملكية الخاصة محصورة في أضيق نطاق، فهي ببساطة تقوم بحل المشكلة الاقتصادية

[1] إسماعيل محمد هاشم، عبد العزيز علي السوداني، **مبادئ الاقتصاد الاجتماعي**. (د.م)، (د.ن)، 1993، ص28

[2] صديقي شفيقة ، **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**. جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،2017،ص29

عن طريق ما يعرف باسم جهاز التخطيط الذي يأخذ شكل هيئة أو لجنة و يقوم بدارستها و أبحاث مستفيضة مسبقة قبل أن يقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ[1] .

فجهاز التخطيط هو الذي يحدد نوعيا وكميا تلك السلع كما أنه يقوم بتنظيم عملية الإنتاج بتعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة وإتاحتها لمختلف استخداماتها البديلة[2] .

كما أن هذا النظام يهدف إلى تحقيق الكفاية والعدالة الاجتماعية ، فالكفاية تعنى حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة المتاحة، والعدل بمعنى عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده[3].

[1] عادل أحمد حشيش و آخرون ، **أساسيات الاقتصاد السياسي** .بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية،2003 ، ص96

[2] أحمد جامع، **الاقتصاد الاشتراكي . (دراسة نظرية تحليلية)** . القاهرة :دار النهضة العربية ، 1969،ص192

[3] محمد دويدار، **مدخل الاقتصاد السياسي**، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية،2009 ، ص72

المبحث الثاني : مفهوم الاقتصاد السياسي.

يتضمن هذا العنصر تحديد مفهوم الاقتصاد السياسي انطلاقا من تحديد المعنى اللغوي للمصطلح، ثم التطرق لمجموعة من التعريفات الاصطلاحية للاقتصاد السياسي.

أولا: المفهوم اللغوي.

كثيرا ما يستخدم عامة الناس كلمة اقتصاد في أحاديثهم أو مقالاتهم إلى الحد الذي يوحي بأن لهذه الكلمة مفهوما واضحا ، و لكن ليس هذا هو المعنى الذي تحمله كلمة "اقتصادي" في جميع الأحوال.

و رغم أن التعريف ضروري لأي علم، إلا أن تعريف علم الاقتصاد السياسي أكثر صعوبة من سواه، لان كثيرا من أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية ينشأ من اختلافهم حول تعريف علم الاقتصاد السياسي

يقصد في اللغة العربية بالاقتصاد القصد في الشيء خلاف الإسراف وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يقتر ويقال فلان مقتصد في النفقة وقد اقتصد واقتصد فلان في أمره أي استقامة اعتدل و توسط[1]. ومنها قول الله تعالى :﴿ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ ﴾ (سورة لقمان الآية 19)، وفي الحديث النبوي الشريف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:[2] (مَا عَالَ مُقتَصدٌ قَطٌّ) أي: ما افتقر من لا يُسرف في الإنفاق ولا يُقتّر.

---

[1] محمد بن مكر منظور الإفريقي المصري جمال الدين أبو الفضل ، **لسان العرب** ، المجلد الأول ، دار الصادر ، بيروت ، 1994 ، ص 3642

[2] الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ط2، 1404هـ/ 1983م، [1- 20]، 12، حديث (12656)، ص123.

وعليه فإن القصد يعني استقامة الطريق ومنه الاقتصاد وهو فيما له طرفان إفراط وتفريط.

أما مصطلح السياسي أو السياسة فهي تعني في اللغة العربية كما يقول "الفيروز آبادي" صاحب القاموس المحيط : سست الرعية سياسة أي أمرتها ونهيتها[1]. ويقول إبن حجر : يسوس الشيء أي يتعهده بما يصلحه[2]، أي القيام على الشيء بما يصلحه، وهي أيضا: (الترويض والتدريب على وضع معين، والتربية والتوجيه، وإصدار الأمر والعناية والرعاية، والإشراف على شيء، والاهتمام به والقيام عليه). وبشكل عام يمكن القول أن السياسة في اللغة العربية تشير إلى معنى الرياسة والقيادة والذكاء والسلطة والكياسة والدهاء.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد السياسي هو مزيج بين علم الاقتصاد وعلم السياسة، وهو أيضا نتيجة التأثير المتبادل بينهما، أي أنه علم يدرس الاقتصاد بأساليب ومناهج سياسية، وهو أيضا علم يبحث في ثورة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق أمة أخرى بخصوص السعادة والرفاهية.

إن علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة فهو أحد العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها منذ أكثر من قرنين من الزمن، و هو من العلوم الحديثة التي ما تزال توسع آفاقها و تحدد معالمها، إلا أن البحث فيه قد جرى قبل ذلك بكثير، حيث يرجع أصل كلمة الاقتصاد السياسي أو Political Economy باللغة الإنجليزية أو Economie Politique باللغة الفرنسية، إلى المصطلح الإغريقي "Oikos" البيت أو المنزل، "Nomos"

[1] الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي)، **القاموس المحيط**، ج2، فصل السين والشين، ص 220

[2] قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص15

القانون، "Plitikos" الاجتماعي، والمقصود به عندهم (علم قوانين الاقتصاد المنزلي) أو (علم مبادئ تدبير المنزل) أو (قوانين الذمة المالية المنزلية). لكن مصطلح الاقتصاد السياسي لم يعتمد بهذا الشكل إلا مع بداية القرن 17م عندما نشر الفرنسي " أنطوان دي مونكريتان " كتابا بعنوان: " بحث في الاقتصاد السياسي " في سنة 1615م، وكان الغرض من ذلك البحث في القوانين التي تحكم اقتصاد الدولة، أي المجتمع بكامله وليس فقط العائلة كما هو عند الإغريق[1].

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي للاقتصاد السياسي:

لقد انتشر استعمال مصطلح الاقتصاد السياسي منذ وقت بعيد، وظل يتطور وأصبح يعرف بعلم الاقتصاد، وقد اختلفت تعريفات علم الاقتصاد السياسي، الذي يعد من العلوم الاجتماعية التي تتخذ من الفرد محورا لها، وذلك لاختلاف الأفراد في مقاصدهم وأهدافهم وانتماءاتهم الثقافية والبيئية وكذا الدينية ، إلا أنها كلها تدور حول أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع، إلا أن ذلك المصطلح "علم الاقتصاد" بما يتضمن من مفهوم جديد يحاول عزل وتجريد العلاقات الاقتصادية عن سياقها التاريخي وحراكها السياسي، من أجل الوصول إلى تعميمات موحدة قوبل بالعديد من الانتقادات انتهت بالرجوع للمصطلح الكلاسيكي علم "الاقتصاد السياسي"، والذي يقوم على وصف وتفسير سمات المراحل المتتالية للحركة الاقتصادية في سياق تطوره التاريخي لفهم واقعه المعاصر والتنبؤ بمستقبله[2].

[1] محمد دويدار، **مرجع سبق ذكره**، ص 10

[2] **المرجع السابق**، ص ص 10-13

يمكن تعريف علم الاقتصاد السياسي إبستمولوجيا على أنه:[1] (علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجة الإنسان في المجتمع واللازمة لمعيشته).

يرمي هذا التعريف إلى تحديد السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة من ثروتها، وهكذا ظهر الاقتصاد كوصف لأسلوب تنظيمي و سياسي للرفع من مستوى المادي للسكان والدولة[2]. لذلك يذهب الكثير من الدارسين إلى أن استعمال تعبير الاقتصاد السياسي من طرف " أنطوان دي مونكريتيان" كان يقصد من خلاله جملة النصائح والإرشادات التي تعطى للأمير أو الملك حتى يدير مالية المدينة أو الدولة، و لو أمعنا النظر فيما أراده لوجدنا أنه كان يعرف (السياسة الاقتصادية Politique Economique)[3] .

وقد عرفه "آدم سميث" في كتابه الشهير "ثروة الأمم" The Wealth of Nations سنة 1776 ، أنه: العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها[4].

أما "ويليام ستانلي جيفونس"، فيعرفه بأنه علم يبحث في ثروة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق مرتبة أمة أخرى في السعادة والرفاهية، والغرض منه الإرشاد

[1] **المرجع السابق**، ص 17

[2] فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي**- مدخل الدراسات الاقتصادية- ،ط1، دار الحداثة للطباع و النشر، بيروت، لبنان، 1981 ،ص 24.

[3] أنطوان أيوب، **دروس في الاقتصاد السياسي**- ،ج 1، ط 1، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، حلب، سوريا، 1965، ص 7.

[4] آدم سميث، **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم**، ترجمة حسين زينة. بيروت: مكتبة بغداد، 2008

إلى ما ينبغي القيام به، لتقليل عدد الفقراء والمساكين بقدر المستطاع. وإيقاف كل واحد على الوسائل التي توصله إلى اقتطاف ثمار عمله[1].

كما عرفه "ريمون بار" في كتابه "الاقتصاد السياسي" Economie Politique سنة 1980، أنه: علم تسيير وإدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري، وهو يدرس أشكال التصرفات البشرية والسلوكات الاجتماعية في تهيئة العامل الخارجي والنشاطات التي تقترح تقليص الضغط الموجود بين الرغبات اللامحدودة والموارد المحدودة للأعوان الاقتصاديين.

إجمالا يركز الاقتصاد السياسي على ما يلي: [2]

- يهتم علم الاقتصاد في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة. فهو يلاحظ ويصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية .
- يهتم علم الاقتصاد في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة والدورية (التشابه الناتج عن التكرار) التي تطبع التصرفات الإنسانية. فمن مهام النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي تأسيس الأفكار، والبحث عن محددات الظواهر الاقتصادية وآثارها، وإيضاح و تفسير العلاقات العامة الثابتة التي تقوم بينها، أي اكتشاف القوانين الموضوعية التي تقيم نظما منطقية تشكل نماذج شارحة للحقيقة الاقتصادية.

[1] ويليام ستانلي جيفونس، **الاقتصاد السياسي**، ترجمة علي أبو الفتوح وآخرون. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ،2012 ، ص.11.

[2] مختار طلبة، **مقدمة اقتصاد، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، برنامج الدراسات القانونية**، نقلا عن الموقع: **www.oucu.edu.eg**

تاريخ زيارة الموقع: 2022/03/02

- يساهم علم الاقتصاد في توجيه السياسة الاقتصادية. فهو لا يقترح أهدافا سياسية أو اجتماعية، ولكنه يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة. ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف وأفضل هذه الطرق .
- في مواجهة أهداف معينة وفي إطار ظروف عملية محددة، يقدم علم الاقتصاد قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهية المادية.

المبحث الثالث: إثبات علمية مادة الاقتصاد السياسي.

لكل حقل معرفي حتى يكتسب سمة العلمية لابد من توفر ثلاث شروط مهمة وهي: الموضوع، المنهج، العلاقة العضوية مع باقي العلوم الأخرى.

أولا: موضوع علم الاقتصاد السياسي:

والمقصود بهذا العنصر المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، وهذا النشاط يظهر في شكل نمطين من العلاقة: علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالإنسان.

1- عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة:[1]

يتميز الإنسان عن غيره من الكائنات بأنه مضاد للطبيعة على عكس الكائنات الأخرى التي هي جزء منها تعيش على ما تعطيه لهم، بينما الإنسان لا يستكين لها ولا يعتمد عليها بلا تفاعل من جانبه. وبالتالي فإن للإنسان حاجات لا يمكن له إشباعها من ذاته إلا من خلال التوجه للطبيعة وبذل الجهد اللازم للسيطرة على قواها وجعلها أكثر ملاءمة لحياته. كما أن عملية الإنتاج التي يقوم بها الإنسان هي عملية واعية (يستخدم فيها العقل والتفكير وتكون متلائمة مع أهداف وغايات الإنسان)، ومستمرة عبر الزمن، هذه الاستمرارية هي التي تحدث التغيير سواء على مستوى الإنسان أو على مستوى الطبيعة.

1 M. Weber, **The Theory of Social and Economic Organization**. Illinois: the free press Glencoe, 1947, p 2018

2- عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والإنسان:[1]

طبع الإنسان اجتماعي لا يقوم بمواجهة الطبيعة وحده وإنما في إطار المجموعة، فلا يكتمل عمل الإنسان إلا من خلال عمل الآخرين، فأفراد المجتمع يكمل أحدهما الآخر، ولهذا كان ولا بد من تقسيم العمل، وفضلا عن التقسيم التقليدي للعمل بين الرجل والمرأة (داخل وخارج مكان الإقامة)، فإن هذا العنصر مرهون بتحقيق مستوى معين من تطور في القوى الإنتاجية بما يتبع ذلك من معرفة واكتساب تقنيات ومهارات فنية[2].

ومع الإضطراد في نمو اقتصاد الجماعة الذي يصاحب الاتساع المستمر في حجم الجماعة (العائلة، العشيرة، القبيلة، القرية، المدينة، الدولة، النظام الدولي)، وكذلك التعقيد في تركيب هذا الاقتصاد، لهذا السبب تزيد درجة تقسيم العمل بين الأفراد داخل الجماعة وما يتبع ذلك من تعدد في علاقات الاعتماد المتبادل بين الأجزاء المختلفة للعمل الاجتماعي، وعليه فإن علاقة الإنتاج لا تتحدد فقط بعلاقة الإنسان بالطبيعة وإنما أيضا بعلاقة الإنسان بالإنسان، وهي علاقات اجتماعية واقتصادية، ومن ثم يمكن القول أن العملية الاقتصادية هي: (عملية إنتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي الذي هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في دورانها حول العمل الاجتماعي، وحول المجهود الواعي الذي

[1] محمد دويدار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 20- 25

[2] فمثلا الإنسان البدائي كان يشبع احتياجاته من الإنتاج الذي ينتجه بجهده وعمله اليدوي في الطبيعة، لكن بتقسيم عمل المجموعة، وأصبح هناك من هو متخصص في إنتاج الآلات التي تساعد في العمل مثلا تحول الإنسان من الإنتاج بغرض سد الحاجة، إلى الإنتاج بغرض تحقيق **الفائض**. وهذا من منطلق ما تمتلكه هذه الفئات المتخصصة من مهارات معرفية وفنية في إنتاج الآلة.

تقوم به الجماعة بغرض الاستخلاص من الطبيعة ما يشبع حاجاتها مستعينة في ذلك بـ أدوات الإنتاج (الآلات)، وخبراتها الفنية في تراكمها المستمر).

وعليه فإن شروط عملية الإنتاج مهما كان نوع المجتمع الذي تمارس فيه تتمثل فيما يلي:

1- **القوة العاملة:** وهي مجموع الأفراد الذين يساهمون في النشاط الاقتصادي.
2- **أدوات العمل:** وهي الوسائل والآلات بمختلف أنواعها، والتي تزيد من القدرة المنتجة للقوى العاملة.
3- **موضوع العمل:** والمقصود به المواد التي يجرى تحويلها بواسطة العمل وباستخدام أدواته أو ما يسمى بـ: وسائل الإنتاج.

وهنا يجب التمييز بين نوعين من الإنتاج، الإنتاج المباشر أو الطبيعي، والإنتاج السلعي، فالأول الغرض منه الإشباع المباشر للحاجات الإنسانية داخل الوحدة الإنتاجية (عائلة قبيلة دولة...)، وهو إنتاج موجه إلى استهلاك المنتجين أنفسهم. أما النوع الثاني فهو متعلق بقدرة المنتجين على إنتاج ما يفوق احتياجهم أي تحقيق ما يسمى بـ فائض الإنتاج، وهذا الأمر مرتبط بمستوى تطور قوى الإنتاج. وسواء كان الإنتاج مباشرا أو سلعيا فهو موضوع لعلم الاقتصاد السياسي، ولا يكفي الموضوع فقط لإثبات علمية مادة الاقتصاد السياسي فلا بد أيضا من توفر عنصر المنهج .

ثانيا: منهج علم الاقتصاد السياسي.

يقصد بالمنهج :[1] (الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة).

وبالتالي يكون المقصود بالمنهج في أي علم من العلوم، الطريقة التي يتبعها العقل للوصول إلى الحقيقة، إلى القانون العام الذي يحكم الظواهر بمختلف أنواعها، أو نستخدمه للبرهنة على صحة حقيقة هي موجودة في الأصل، والذي يمكن الوصول إلى الحقيقة من خلال ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا، ومن هنا تظهر عالقة المنهج بالموضوع (كون الموضوع يشمل الأفكار).

منهجية الاقتصاد السياسي تختلف كثيرا عن منهجية باقي العلوم الاجتماعية الأخرى، كما أن هذا العلم يعتمد على طريقة واحدة وإنما على مجموعة من الطرق أهمها:

1- الطريقة الاستنباطية (الإستنتاجية):

وهي عملية استخلاص منطقي بمقتضاها ينتقل الباحث من العام إلى الخاص إذ يبدأ بوضع مقدمات عامة وينتقل منها تدريجيا إلى أجزاء تندرج تحت هذه المقدمات،

[1] عبد الرحمان بدوي، **مناهج البحث العلمي**. الكويت: وكالة المطبوعات شارع فهد سالم، ط3 1977، ص 5

أي أن النتيجة متضمنة في المقدمات. فنتائج الاستنباط تستخلص من مقدماته ومعيار صدق هذه النتائج هو مدى انسجامها مع المقدمات.

2- الطريقة الاستقرائية:

المقصود بالاستقراء هو انتقال الباحث في تحليله من الجزء إلى الكل، أو من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة (عكس الطريقة الأولى)، ومعيار صدق النتائج في هذه الطريقة هو مدى انسجامها مع الواقع الحسي[1].

ف "المدرسة الكلاسيكية" التي أهم روادها: آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، مالتوس، وكذلك "المدرسة الحدية" تمضي في بحثها الاقتصادي على أساس الطريقة الاستنباطية، بحيث يتم إعادة بناء وفهم الاقتصاد بكلياته وبجزيئاته الصغيرة على أساس قانونين عامين يقودان "الإنسان الاقتصادي" وهما: "قانون المنفعة الشخصية" و"قانون حرية المنافسة"، فمن غير الضروري لدى أتباع هاتين المدرستين العودة إلى ملاحظة الواقع أولا لتحليل التصرفات الاقتصادية للفرد، فهم يكتفون بالتطبيق المجرد لهذين المبدأين على كل تصرف فردي للوصول إلى تحليل وفهم آلية الحياة الاقتصادية العامة، إلا أن هذه الطريقة تم انتقادها وأثارت جدلا واسعا حول مدى إمكانية الوثوق بها في إعطاء نتائج صحيحة في مجال البحث الاقتصادي كان أهمها:

[1] محمد دويدار، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

- أنها تستند بديهيا إلى أن المنفعة الشخصية للفرد وحدها توجه تصرفات وسلوكات الفرد.
- أنها تأخذ كبديهية الإطار الذي تجري فيه الفعاليات الاقتصادية بدون إعطاء أهمية للتطور والتغير الذي قد يطرأ على العلاقات بين الأفراد بحكم تغير المؤسسات التي تحكم هذه العلاقات، أو بحكم التغير الذي يطرأ على خصوصية المجتمع ذاته. بينما الواقع يشير إلى أن الفرد يتأثر بالمؤسسات بمختلف أنواعها، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالدولة، ولهذا لا يمكن دراسة النشاط الاقتصادي للفرد بعيدا عن الواقع.
- أنها تهمش الدور الذي تلعبه الدولة، وكذا الوحدات الاقتصادية الكبرى خاصة الشركات الاحتكارية الاقتصادية في الحد من نتائج هذين المبدأين العامين.

أما الطريقة الاستقرائية فقد استخدمتها "المدرسة التاريخية الألمانية" التي ظهرت مع كتابات "فريدريك لست" و"ويلهلم روستشر" في أربعينيات القرن الماضي، وبعض المدارس الحديثة كالمدرسة الإحصائية ، حيث حاولت المدرسة التاريخية عن طريق تجميعها وتبويبها للحوادث والوقائع التاريخية أن تثبت بأن هناك اختلاف بين النظرية والواقع. وهي تعترض على فكرة "الإنسان الاقتصادي"، الذي يجري وراء منفعته الشخصية فقط، وتبين عن طريق دراسة الوقائع التاريخية، بأن الشكل الواقعي للإنسان بكامل عيوبه وقوته يتمرد على الحصر في قانون المنفعة الشخصية، وهي ترفض أن تجعل من الاقتصاد السياسي التاريخ الطبيعي الأنانية الفردية، فالمدرسة التاريخية تنطلق من ضرورة أن ندرس التاريخ الاقتصادي للأمم، وأن نستنتج من ذلك القوانين الاقتصادية التي تحكم التطور الذي تمر به المجتمعات عبر مراحل تاريخية معينة.

3-المنهج التاريخي:

يتطلب استخدام هذا المنهج تجميع واستقراء الحوادث والوقائع الاقتصادية التي حدثت في الماضي، وذلك من الكتب والوثائق التاريخية المتوفرة، بعد التحقق من صحتها، لضمان صحة النتائج التي يتم التوصل إليها. ثم تأتي مرحلة وصف الوقائع وتفسيرها، أي معرفة ما كان منها سببا وما كان نتيجة، ومعرفة العناصر المتكررة وغير المتكررة ودرجة انتظام تكرارها، وأخيراً يقوم المؤرخ بالكشف عن القوانين الثابتة والمتكررة التي كانت تحكم العلاقات بين مختلف الظواهر الاقتصادية.[1]

فالتاريخ بهذا المعنى أصبح أداة للتحليل تفيد في معرفة ما كان، وفي تفسير ما هو كائن وفي التنبؤ بما سيكون في المستقبل، أي تحديد القوانين التي تحكم تطور الشعوب والظواهر الاقتصادية .

4- المنهج الإحصائي:

الهدف من أي علم كان الوصول إلى قوانين، أي علاقات جبرية بين أحجام قابلة للقياس وأولى مراحل العلم إذا هي معرفة هذه الأحجام (الكميات)، والإحصاء هو الذي يقوم بقياس هذه الأحجام. إذ أنه يتمثل في ملاحظة وقائع تتخذ شكل الكميات القابلة للتعبير عنها بالأرقام. ومن هنا يمكن القول أن الإحصاء يعتبر لازما للدراسة العلمية، كما أنه يمكن أن ينطبق على الوقائع الاقتصادية، لأنها من طبيعة تقبل التعبير الكمي، ومثال ذلك دراسة الإنتاج والأسعار والدخول والأجور بحيث تقدم لنا معطيات كمية قابلة للقياس.[2]

[1] عبد الله ساقور، **الاقتصاد السياسي**. عنابه: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 34

[2] رفعت محجوب، **الاقتصاد السياسي**،ج1. مصر: دار النهضة العربية، 1975، ص 50

ويرى عالم الاقتصاد "مور **Moor**" أن الإحصاء ليس مجرد منهج فحسب، بل إنه علم مستقل بذاته، وأن قوانينه يمكنها أن تستوعب علم الاقتصاد، وتقدم الإحصاءات مقياسا دقيقا وضروريا لحجم الظواهر الاقتصادية، الأمر الذي يمكننا من استخلاص نتائج علمية تكون عبارة عن قوانين ومبادئ اقتصادية.

ثالثا: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى.

1- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم القانون:

يشكل القانون الإطار التنظيمي لمختلف التفاعلات الاقتصادية، كما لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار، بيع، شراء)... إلا من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، القانون ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات، بين الأفراد والجماعات والدول، وبالمقابل فإن القانون يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وعندما يضع المشرع المبادئ القانونية فإنه يأخذ بالاعتبار الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة[1]. وبالتالي نجد لكل دولة تشريعات قانونية متعلقة بالشق الاقتصادي مثل: القانون التجاري وتسيير المشاريع الخاصة أو العامة، وقوانين المالية العامة، وقانون التأمين، قانون الاستثمار وغيرها.

2- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم السياسة:

هناك علاقة وطيدة بين علم الاقتصاد السياسي وعلم السياسة ناتجة عن التداخل الواضح بين الأوضاع السياسية والاقتصادية، حيث يوجد تأثير متبادل بينهما، فمثال نجد أن هناك عالقة ارتباط بين كيفية توزيع الدخل (وضع اقتصادي)

[1] عبد الله ساقور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 37، 38

والاستقرار السياسي داخل المجتمع (وضع سياسي). كما أن معظم الثورات الكبرى كالثورة الفرنسية (1789) والثورة الروسية(1917) جاءت على إثر أوضاع اقتصادية غير صحية (انتشار الفقر والجوع وعدم عدالة التوزيع). أيضا نجد أن المحرك الأساسي للاستعمار(الذي هو ظاهرة سياسية) كان سعي القوى الاستعمارية الأوربية للحصول على مصادر رخيصة للمواد الخام، وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الفائضة.

3- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع:

يعنى علم الاقتصاد السياسي بصفة عامة بدراسة إنتاج وتوزيع السلع والخدمات ويتناول العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية البحتة كالعلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها، والبحث في نظريات العرض والطلب وعند دراسة الإنتاج يهتم في علم الاقتصاد السياسي بالصناعة والمؤسسات الاقتصادية مثل البنوك وشركات التجارة والنقل[1].

بالرغم أن هذه المؤسسات هي المجال الخاص للدراسات الاقتصادية إلا أن علماء الاجتماع أيضا يهتمون بدراستها لأنهم يدرسون النواحي الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية. ومن الملاحظ أن الكثير من المشكلات الهامة ذات الصلة الوثيقة بعلم الاقتصاد لم تتناولها البحوث الاقتصادية، ومن أمثلة ذلك دراسة دور القيم والتفضيل في التأثير في قوة العمل، وأثر العادات الاجتماعية في الأسعار ودور التعليم في الإنتاج وغير ذلك من الموضوعات التي تركت ليتناولها في الدراسة علماء الاجتماع وعلماء النفس، وكذلك يساهم علماء الاجتماع في دراسة التسويق والسلوك الاستهلاكي لدي الأفراد.

[1] محمد محمود الجوهري وآخرون، **ميادين علم الاجتماع**. القاهرة: دار المعارف، ط1، 1970، ص 217.

ويلتقي علم الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع في أكثر من موضوع فالثروة التي هي مركز اهتمام علم الاقتصاد السياسي لا توجد إلا في مجتمع ولا تنتج إلا عن طريق الأيدي العاملة وال تتناول إلا بين أفراد تربطهم نظم وأوضاع اجتماعية، كما يهتم علماء الاجتماع بدراسة العلاقات الاقتصادية بين العمال وأصحاب الأعمال أي بين العمل ورأس المال، الذي أصبح قوة جمعية لأنه ثمرة الجهد الذي يبذله أفراد المجتمع منذ القدم. ومن هنا نشأت النظريات الاشتراكية التي مهدت لقيام نظم سياسية واجتماعية وتستند إلى أسس اقتصادية .

4- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس:

يرتبط كذلك علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس، فالاقتصاد الكلاسيكي انطلق من أساس نفسي يرتبط بالأنانية، معتبرا أن التصرفات الاقتصادية تعتمد على المصلحة الشخصية وتعلق الفرد بضرورة إشباع رغباته، وهنا نجد أن الحاجة كأحد عناصر المشكلة الاقتصادية هي حالة نفسية بالدرجة الأولى، تحرك الفرد للقيام بنشاطات اقتصادية لتلبيتها كما أن لعدة ظواهر اقتصادية مثل الظواهر النقدية أو ظاهرة القيمة أو ظواهر التقلبات الوقتية أساس نفسي أيضا.

فتأثير الشائعات مثال على الحياة الاقتصادية يؤكد على صحة هذا التصور، مثال صدور شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ستحل بالمجتمع، فترى الأفراد نتيجة هذه الشائعة يهرعون إلى المصارف لسحب ودائعهم أو لشراء الذهب، وهذا ما جرى فعال أثناء الأزمة الكبرى التي عرفها النظام الرأسمالي بأمريكا عام 1929، فبعد الانخفاض الكبير الذي حدث في بورصة نيويورك تدافع الناس نحو صناديق المصارف لسحب ودائعهم وشراء الذهب خوفا من انهيار قيمة الدولار، إلا أنهم بعملهم هذا

ساهموا مساهمة فعالة وقوية في تخفيض أسعار الدولار، إذ كثر عرضه في السوق لشراء الذهب وقل طلبه نظرا لسلسلة الانخفاضات التي كانت تصيبه من جراء هذه الأزمة[1].

وعليه، فإن السلوك الاستهلاكي للأفراد قبل أن يكون سلوك اقتصادي هو سلوك نفسي بالدرجة الأولى، وبالتالي لا يمكن دراسة هذا السلوك في تغيره وتطوره بعيدا عن دراسة العوامل الشخصية والنفسية للأفراد المؤثرة بشكل أساسي في ذلك.

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، **علم الاقتصاد السياسي وفروع العلوم الاجتماعية الأخرى.**
تاريخ زيارة الموقع: 22 فيفري 2017 www.politics-dz.com

الفصل الثاني: تطور الفكر الاقتصادي وأهم مدارسه:

لم يكن علم الاقتصاد منذ قبل الميلاد حتى منصف القرن الثامن عشر وجود مستقل، بل كان لصيقا بعلوم أخرى كالفلسفة عند اليونان والإغريق، والفكر اللاهوتي عند الأوروبيين في العصور الوسطى، كما أنه ارتبط بالتاريخ وفلسفته عند العرب في القرن الرابع عشر.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى عنصرين أساسيين موزعين كالتالي:

المبحث الأول: تطور الفكر الاقتصادي.

المبحث الثاني: أهم مدارس الاقتصاد السياسي.

المبحث الأول: تطور الفكر الاقتصادي.

يتناول هذا المبحث تطور الفكر الاقتصادي عبر العصور بدءا بالحضارة اليونانية وصولا إلى الفكر الاقتصادي العربي في القرون الوسطى.

أولا: الفكر الاقتصادي عند اليونان:

خاصة عند أفلاطون(427-347 ق م) وأرسطو(384-322 ق م)، عند هؤلاء وجد الفكر الاقتصادي لصيقا بالفلسفة، بحيث كان الاستدلال الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للمجتمع والدولة، المجتمع المنظم في صورة **"دولة المدينة"** التي لها خصوصيتها الجغرافية والبشرية، فهي كانت صغيرة المساحة وحجم سكانها قليل، وبالتالي فرضت هذه الخصوصية تأثيرها على نمط الإنتاج[1].

تميز النشاط الزراعي في هذه الفترة بصعوبة الإنتاج بسبب فقر التربة، وقسمت الوحدات الإنتاجية إلى ثلاث أنواع هي: وحدات كبار الملاك: وهم من يملك الأرض الأكثر خصوبة، ينتجون الحبوب بشكل خاص، ولا يسهمون في العمل بل يستخدمون العبيد والعمال، وحدات صغار الملاك: عددهم كبير يحوي نصف سكان المدينة أو أكثر، ويتم الإنتاج فيها بفضل عمل أفراد الأسرة وعمل ما يملكونه من عبيد باستخدام وسائل بسيطة، ثم وحدات عبيد الدولة: التي تعمل مقابل حصولها على جزء من المحصول عينا، ويحق للدولة أن تحرر هؤلاء، وفي هذه الحالة يقوم كل منهم بزراعة قطعة صغيرة من الأرض، وتكوين أسرة تنتج معه، لكن بشرط أن يتخلى عن جزء من الناتج للدولة يتحدد مدى الحياة، وله حرية التصرف في الباقي[2].

---

[1] محمد دويدار، **مرجع سبق ذكره**، ص 65

[2] وسف جميل نعيسة، **تاريخ الفكر السياسي**. دمشق: مطبعة رياض، 1982، ص75.

نتيجة عدم كفاية النشاط الزراعي يلجأ هؤلاء إلى النشاطات ذات الطبيعة التجارية والصناعية، فالتجارة كانت تتم عن طريق المدن والموانئ، فلابد من تصدير بعض السلع الزراعية لاستيراد الحبوب مثلا. أما النشاط الصناعي فقد كان بالأساس لخدمة التجارة كتزويدها ببعض السلع منها: الأواني، الأسلحة، العملات النقدية وغيرها..

أما النشاط الصناعي فقد كان يقتصر على الحرفيين من الرقيق، أما استهلاك السلع فيقتصر على المواد الغذائية الأولية و الشراب أو بعض الملابس أو أشياء قليلة أخرى ضئيلا للغاية بالنسبة للجميع فيما عدا أقلية الحاكمة التي تستحوذ أيضا على القدر الأكبر من استهلاك الخدمات الذي تحصل عليه من الرقيق[1] .

إن التحليل الاقتصادي عند أرسطو يرتكز مباشرة على الحاجات وإشباعها، والأموال (المنتجات) التي تحقق هذا الإشباع، وطرق الحصول على الأموال عنده : الزراعة، الصناعة الصيد استخراج المعادن وكلها طرق طبيعية، وبالتالي فهو يمقت التجارة لاعتبار أنها لا تنتمي إلى هذه الطرق. كما ركز أرسطو على تقسيم العمل كأساس للمبادلة العينية أو المقايضة، ثم المبادلة النقدية، أي تبادل السلع بالنقود[2].

ولهذا يركز أرسطو على قيمة السلع، والتي يرى أنها: (خاصية اجتماعية تجعل السلعة محلا للمبادلة)، وهو يفرق بين قيمة الاستعمال باعتبارها (خاصية موضوعية تجعلها صالحة لإشباع حاجة معينة)، وقيمة المبادلة التي تعني (الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة رابطة بين قيمتين)، كما يعتبر النقود وسيط في المبادلة ومن خلالها يتم قياس القيم أي قيم السلع.

[1] جون كينيث جالبريت ، **تاريخ الفكر الاقتصادي** (ترجمة أحمد فؤاد بلبع). الكويت: دار عالم المعرفة، ص ص 24، 27

[2] **المرجع السابق**، ص 66

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند الرومان :

لم يقدم الرومان فكرا اقتصاديا قائما بذاته، لكنهم أثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال تنظيماتهم القانونية, ومن خلال التكوين العقلي الذي طبعت به دراسة القانون الروماني عقول الباحثين في الاقتصاد.

ومن الأفكار الخاصة التي أثر بها القانون الروماني في الفكر الاقتصادي فكرة "القانون الطبيعي" التي احتلت مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن العشرين كذلك يعتبر القانون الروماني بما تضمنه من أفكار (كحق كل شخص أن يعقد ما يشاء من العقود والصفة المطلقة للملكية الفردية) أحد مصادر المذهب الفردي الذي تقوم عليه الرأسمالية اليوم[1] .

ثالثا: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى الأوروبية:

ساد في هذه الفترة ما يعرف بـ " التكوين الاجتماعي الإقطاعي " والنظام الإقطاعي هو نوع من أنواع الأنظمة الاقتصادية والسياسية التي سادت أوربا في القرون الوسطى، ويعرف على أنه: (نظام يعتمد على ملكية الأفراد من الطبقة الإقطاعية للأراضي التي تشكل الوسائل الإنتاجية، ومن ثم حرصهم على استغلال الفلاحين الفقراء للعمل فيها، وشملت الأملاك الإقطاعية كلا من أراضي القرى والمدن، كما حدد هذا النظام نوعية طبقات الأفراد مما أدى إلى ظهور مصطلح المجتمع الإقطاعي)[2].

للنظام الإقطاعي في العصور الوسطى طبيعتين الأولى اقتصادية والثانية سياسية، فقد كانت الطبيعة الاقتصادية للملكية في العصر الروماني وكذا في العصر

[1] نجلاء راتب، **الاقتصاد والمجتمع**. مصر: جامعة بنها، (د ت)، ص ص 13- 32

[2] عبد الله ساقور، **مرجع سبق ذكره**، ص 54

الحديث تعتمد على وجود علاقات حقوقية قانونية، بمعنى أن لكل قطعة أرض مالكها، فكانت الملكية المطلقة للأراضي تعد من الحالات الطبيعية، أما في العصور الوسطى فقد كانت الأرض تعتمد على عدة أنواع من الحقوق، بحيث يفقد أساس الملكية معناه القانوني، أما من الناحية السياسية فقد كانت الفكرة الأساسية هي سيادة الدولة في العصرين الروماني والحديث من خلال مهامها وعن طريق سلطاتها وموظفيها، أما في حالة النظام الإقطاعي لم يكن للدولة أي تأثير، مما أدى إلى انقسام سلطاتها بين مجموعة من الأشخاص، وانتقلت لهم السلطات نتيجة تراجع دور الدولة، ولهذا فإن النظام الإقطاعي ظهر نتيجة الملكية المجزأة في الطبيعة الاقتصادية، والسيادة المجزأة في الطبيعة السياسية.

إن اقتصاد العصور الوسطى في المجتمع الغربي كان اقتصادا طبيعيا، يتصل أساسا بالأرض بينما تدهورت المدينة باقتصادها النقدي، وتوقفت عن أن تصبح مراكز تجارية كما كانت من قبل وقل عدد سكانها، واختفى التجار الذين كانوا ذات يوم يترددون عليها أو يقيمون فيها، كما اختفى مع المدن الطابع المدني الذي كانت لا تزال تحتفظ به خلال العصور السابقة وحول المدن المتدهورة ظلت الأراضي الزراعية لها مكانتها الخاصة.

ومن أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام نذكر ما يلي:[1]

1- يقوم هذا النظام على أساس الإقطاعيات MANORS وهي قرى تحيطها أسوار وتخترقها شوارع ويحدها فضاء فسيح من الخارج مخصص للزراعة.
2- يقترن النظام الإقطاعي بالعبودية، وبصفة خاصة في قطاع الزراعة، فالأرض الزراعية كانت تقسم إلى قسمين: قسم مخصص للسيد الإقطاعي وهي تزرع لحسابه وأطلق

[1] فيصل بوطيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 42-46

عليها اسم "الدومين" والأرض الباقية تقسم إلى شرائح توزع على الفلاحين مقابل ما يؤدونه للسيد من أعمال في أرضه الخاصة وهذا ما يعرف بـ "الريع العيني" (والمقصود بالريع الدخل الذي يحصل عليه مالك الأرض نتيجة وضع ملكيته بتصرف الآخرين مقابل عائد عيني، فيسمى هذا بالريع العيني، وإذا كان المقابل نقدي فيسمى ذلك بالريع النقدي).

3- كان الاقتصاد الإقطاعي اقتصادا مغلقا، بحيث لم يكن القصد من الإنتاج عرض المنتجات في السوق، ولم يكن يهدف إلى الربح، وإنما كان يهدف إلى إشباع الحاجات المباشرة، وبالتالي كان اقتصادا متأخرا لأنه لا يمتلك محفزات الإنتاج لأن الفائض لا يمكن بيعه خارج الإقطاعية وبيعه في الداخل كان محدود جدا.

4- في ظل هذا النظام لم يكن لمبدأ تقسيم العمل أي أهمية تذكر.

5- أن التقسيم الطبقي ينقسم إلى الإقطاع والفلاحين في الريف أو ما يسمى بـ (الأقنان)، ويمثل النبلاء وطبقة رجال الدين والكنيسة أكبر إقطاعيي العصور الوسطى.

رابعا: الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر:

إذا كانت العصور الوسطى هي عصور ظلمات هي عصور الظلمات بالنسبة لأوربا، فقد كانت متزامنة مع ازدهار حضاري عرفته الدول الإسلامية، فانتقل مركز الإشعاع الحضاري إلى الدولة الإسلامية، وازدهرت الفلسفة والعلوم، والتاريخ حافل بأسماء كبيرة نبغت في شتى العلوم، مثل الفارابي و جابر بن حيان، وابن رشد وغيرهم، إلا أنه لا شك في أن ابن خلدون كان الأبرز والأكثر إبداعا في مجال العلوم الاجتماعية بما فيها الاقتصاد. كما نفهمه في عصرنا الحديث، لأنه قدم لنا نموذجا فكريا للدراسة التاريخية على أساس تداخل الظواهر الاقتصادية والسوسيولوجية والسياسية.

من أهم رواد الفكر الاقتصادي في ذلك العصر ابن خلدون والمقريزي، بالنسبة لابن خلدون فمن خلال تعمقه في دراسة هذا العلم، استطاع أن يدرك مدى أهمية النشاط الاقتصادي في تحقيق ما أسماه بـ "العمران البشري"، ويمكن تلخيص الفكر الاقتصادي لابن خلدون في أنه استند أساسا على أن النشاط الاقتصادي هو الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات، وقد قسم النشاط الاقتصادي إلى عدة أقسام: النشاط الزراعي، النشاط الصناعي، النشاط التجاري النشاط التعديني، وأنشطة أخرى متنوعة بل إن ابن خلدون نادى بضرورة تقسيم العمل في أي مجال من المجالات الاقتصادية، وهنا نجد أن ابن خلدون قد سبق زمانه في وضع أسس نظرية تقسيم العمل التي بلورها آدم سميث في القرن 18م[1].

أما فيما يتعلق بالقيمة فنجد ابن خلدون يفرق بين الثمن والقيمة بأنهما مصطلحان مختلفا المضمون، فهو يرى أن القيمة و إن ارتبطت بالثمن إلا أنها من حيث

[1] محمد دويدار، **مرجع سبق ذكره**، ص 116.

حقيقتها متميزة عنه، فالثمن ظاهرة سوقية قد تعبر عن القيمة وقد لا تعبر حسبما تكون عليه السوق، أما بالنسبة لمحددات القيمة فيرجعها للعمل والمنفعة وقد وردت عبارات كثيرة له تدل على ذلك منها فبالنسبة للعمل: أن هذه الأموال هي قيمة الأعمال الإنسانية .

وفي المنفعة يقول: (....تقل المنفعة فيها بتلاشي الأحوال فترخص قيمتها وتمتلك بالأثمان اليسيرة)، (إن الكسب قيمة الأعمال وإنها متفاوتة بحسب الحاجة إليها فإذا كانت الأعمال ضرورية في العمران عامة ... كانت قيمتها أعلى)[1].

أما بالنسبة للمقريزي فلقد سلك مسلكا آخر حيث فسر الظواهر الاقتصادية على أساس نقدي ويرجع ذلك إلى الظروف التي عاشها المجتمع الإسلامي في تلك الفترة، التي ظهرت فيها هذه الفكرة في ذلك العصر فقد كان المجتمع الإسلامي مقسم إلى سبعة فئات وهم: (فئة الحكام ورجال الدولة، كبار التجار، صغار التجار، المزارعون، الفقهاء والكتاب، الحرفيون والمهنيون والأجراء، وفئة المعوزين، كما أن المقريزي كان قد سبق- بقرنين (02)- في وضع أسس "قانون جريشام" الذي ظهر في القرن 16م والذي ينص على أن (العملة الرديئة تطارد العملة الجيدة من التداول)، حيث لاحظ المقريزي اختفاء العملات الفضية (الجيدة) من التداول تاركة المجال للعملة النحاسية (الرديئة)، ولذا حذر من هذا الوضع واعتبره أصلا في زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار، وقد طالب باقتصار الصك على عملة واحدة ومن المعدن النفيس، وعليه فان المقريزي اهتم بالسياسة النقدية كأساس للتأثير على الهيكل العام للاقتصاد الوطني وعلى مسار الاقتصاد له.

[1] شوقي احمد دنيا، **علماء المسلمون و علم الاقتصاد " ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد "**. (د م)، دار معاذ للنشر والتوزيع،1993 ، ص ص 61، 67

ومما لاحظه المقريزي في تلك الفترة هو سوء الإدارة الاقتصادية وزيادة تكلفة عوامل الإنتاج، مما أدى إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية، ويفسر المقريزي هذا التضخم بزيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الإسلامي، وبهذا يكون أول من وضع نظريه في التاريخ الاقتصادي والنقدي، حيث تعرض لكمية النقود وأثرها على المتغيرات الاقتصادية، ولاحظ أن زيادة كمية النقود مع طاقة إنتاجية محددة تؤدي إلى التضخم، وهو ما يؤثر على التشغيل ودرجة الإشباع وطريقة توزيع الدخل، مما يضر بمصلحة الطبقات الفقيرة والمنتجين الصغار، ويساعد على ظهور الاحتكارات والتكتلات في الإنتاج والتوزيع[1].

وعليه فإن المقريزي كان سببا في الابتعاد عن المعادن الرخيصة كالنقود، والتي كانت سببا في ارتفاع الأسعار، لأن اعتماد الذهب أو المعادن النفيسة كما اقترح المقريزي يحد من ارتفاع الأسعار، لأن هذه المعادن نادرة ومكلفة، وبالتالي فإن كمية تداولها تحدد تلقائيا من خلال السوق، وليس طبقا لرغبة الحكام وهذا يؤكد أن المقريزي كان من أنصار الحرية الاقتصادية والليبرالية النقدية[2].

ولا شك أن استقراء الأزمات من منظور المقريزي يكشف أسبابها الحقيقية التي تكمن في الفساد والسياسات الحكومية السيئة، وضعف عناصر الإدارة كالتخطيط وسوء اختيار الكفاءات البشرية، وإهمال المتابعة والرقابة، وتزيد الأزمة سوءاً من خلال الإفراط في إصدار النقود الائتمانية. وإذا تزامنت هذه العوامل كلها مع حدوث المجاعة، فسوف

[1] رشيد حميران، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2003، ص ص 29، 30

[2] كرم حلمي فرحات، **إغاثة الأمة بكشف الغمة** "تقي الدين المقريزي"، دراسة وتحقق. مصر: عين للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ط1، 2007، ص ص 79-88

يؤدي ذلك إلى درجة عالية من التضخم، وتفاقم بؤس الفقراء وإفقار البلاد. ولعل ذلك هو ما يشار إليه الفكر الحديث في علم إدارة الأزمات.

وإنه من غير المنصف أن يعتبر الفكر الاقتصادي ظاهرة أوربية بحتة تبدأ من المجتمع اليوناني والروماني (القرن 5قبل الميلاد) وتنتهي في المجتمعات الأوربية الغربية حيث بداية ظهور المدارس الاقتصادية (القرن 18الميلادي)، مع تجاوز مجحِف للتراث العربي والإسلامي في المجالات الاقتصادية خلال العصور الوسطى (500م-1500م).

ولقد تبين لنا أن الحضارة العربية والإسلامية تملك من الأفكار الاقتصادية ما يفوق تلك الآراء الغربية، بل كان لها فضل السبق عليها، حيث تعتبر إسهامات المقريزي رائدة وذات إضافة هامة بسَبقه لأصحاب النظرية النقدية والنظرية الكينزية، من خلال اهتمامه بتحليل السياسة النقدية وأثرها في الاقتصاد الوطني، ومطالبته بتدخُّل الدولة في حال وجود الأزمات الاقتصادية.

المبحث الثاني: أهم مدارس الاقتصاد السياسي.

المقصود بالمدرسة الاقتصادية جملة الأفكار الاقتصادية التي يؤمن بها جماعة من المفكرين الاقتصاديين ويدافعون عنها، حيث تتعلق تلك الأفكار بشتى القضايا والظواهر الاقتصادية التي تطبع حياة الناس.

فخلال القرون الماضية ظهرت عدة مدارس في الفكر الاقتصادي تتباين في توجهاتها ومبادئها ومعتقداتها، مما نتج عنه سياسات وإجراءات اقتصادية مختلفة، وفيما يلي استعراض لأهم تلك المدارس.

أولا: المدرسة التجارية.

وتعرف أيضا بـ "الميركانتيلية"، ومن أهم روادها: "جون بودان" (1530-1596)، "وليم بيتي" (1623-1687)، "توماس مان" (1571-1641)، وقد ظهر الفكر التجاري لعدت أسباب نذكرها فيما يلي:[1]

- انهيار النظام الإقطاعي في أوربا.
- ازدياد أهمية التجارة الخارجية.
- ظهور الدولة القومية في أوربا إثر "مؤتمر وستفاليا" سنة 1648م. ثم دعم سلطة الدولة الحديثة وهي عملية لم تكتمل تماما حتى توحيد إيطاليا في العام 1861 وتوحيد ألمانيا في فرساي بعد ذلك بعشرة أعوام، ومع صعود الدولة القومية ظهرت رابطة و وثيقة بين الدولة و مصلحة التجار[2].

[1] فيصل بوطيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 66

[2] جون كينيث جالبريت، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 47، 49

- ازدياد أهمية النقود والتراكم الرأسمالي.
- الاكتشافات الجغرافية (أمريكا سنة 1492، ورأس الرجاء الصالح 1498).

لم يتكون هذا الاتجاه دفعة واحدة، بل خضع لتطور طويل، والمتتبع لكتابات مفكري التجاريين يلحظ بوضوح أن آراء كل مفكر قد تشكلت حسب ظروف ومصالح بلده، وفي إطار الانشغال بهذه القضايا تبرز بعض الأفكار الاقتصادية، تدور في الواقع حول طبيعة الثروة وكيفية زيادتها وحول ظاهرة ارتفاع الأسعار التي كانت ظاهرة عامة في بلاد أوروبا في تلك الفترة. وعليه فإنه ليس للتجاريين تحليلا اقتصاديا واسعا، بل مجرد فلسفة تجارية لا تزيد في جوهرها على أن تكون مرحلة في تاريخ السياسة الاقتصادية، تشتمل على عدد من التدابير الاقتصادية التي يراد بها تحقيق التوحيد السياسي والقوة القومية. وبرغم تشعب وتعدد أفكار التجاريين في هذا الصدد، فإنه يمكن بصفة عامة إجمال الأصول والاتجاهات الفكرية فيما يلي:[1]

1- تكمن قوة الدولة في اقتصادها، وتتمثل تلك القوة في الذهب والفضة.

2- ضرورة سعي الدولة للحصول على المعادن النفيسة من الخارج إما بالطريق المباشر من خلال الاستعمار، أو بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية.

3- يرجع الارتفاع العام في مستوى الأسعار أو التضخم إلى زيادة كمية النقود في البلد نتيجة تدفق المعادن النفيسة إليه. وبشكل عام الزيادة في النشاط الاقتصادي في نظرهم يؤدي إلى زيادة الأسعار.

4- أن التجارة الخارجية والصناعة يعتبران أكثر أهمية من الزراعة.

[1] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**. الأردن: دار وائل، ط1، 2008، ص 84

من خلال هذه الأفكار يتضح أن المدرسة التجارية هي مدرسة " **نقدية** " بالأساس، تركز أساسا على المعادن النفيسة، كما أنها مدرسة **"تدخليه"**، تؤمن بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد.

أما دور الدولة في الاقتصاد فيظهر من خلال ما يلي:

- منع تصدير المعادن النفيسة خارج الدولة للحفاظ عليه من التسرب، والعمل على زيادة الصادرات مقابل الواردات.
- فرض قيود نوعية على البعض من المنتجات المستوردة.
- التقليل من الاستهلاك.

عموما يمكن القول أن أفكار التجاريين قد ساهمت في الاهتمام بالنشاط الاقتصادي ذو الطبيعة الصناعية والتجارية، كما أنها ساهمت في إنشاء البنوك لاحقا بسبب اهتمامها بالنقود. كما طوروا مفهوم "ميزان المدفوعات" بين الدولة وباقي الدول على أن يبقى دائما إيجابيا من خلال تفوق صادرات الدولة على وارداتها.

لكن في المقابل أخطأ التجاريون في تقدير مفهوم الثروة، إذ أن الثروة الحقيقة للبلد تكمن في قدرته على الإنتاج، وليس في ما يحوزه من ذهب وفضة، كما أن اعتقادهم بديمومة حصول فائض في الميزان التجاري فهذا خطأ، بحيث يخضع ذلك إلى تغيرات السوق الداخلية والخارجية.

ثانيا: المدرسة الطبيعية.

وتسمى أيضا بـ "المدرسة الفيزيوقراطية" وهي مدرسة ظهرت في فرنسا أواخر القرن الثامن عشر، كانت تدافع على فكرتين أساسيتين هما:[1]

1- الاعتقاد القوي بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية.
2- النشاط الزراعي هو أهم نشاط اقتصادي على الإطلاق.

والفيزيوقراطية عموما تعني – باليونانية- حكم الطبيعة، أي سيادة المبادئ الطبيعية على الحياة الإنسانية، كما يطلق مصطلح "الفيزيوقراطيون" على نخبة من الاقتصاديين بزعامة الفرنسي "Quesney" كيناي" والذين كانوا يؤمنون بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية وبذلك هم يرون بغياب أي مبرر لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[2].

أسس لهذه المدرسة كل من "فرانسوا كيناي" (1694-1774) و"تورغو" (1727-1783)، وقد خلص هذين المفكرين إلى ما يلي:

- **فكرة النظام الطبيعي:**

أي الإيمان بوجود قانون طبيعي في شكل قواعد سارية من تلقاء ذاتها دون أي تدخل بشري، وما على الفرد في ظل هذا القانون إلا أن يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة بشرط أن لا تتعارض مع المصلحة العامة، كما أنه بترك الأفراد أحرارا يتحقق للعالم الانتظام والتناغم.

[1] كاظم المعموري، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**. الأردن: دار الحامد، ط1، 2012، ص 286
[2] فيصل بوطيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 69

- **فكرة الإنتاج:**

الزراعة عند رواد هذه المدرسة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يعد منتجا، ذلك لأنها النشاط الوحيد الذي تكون فيه المدخلات أكبر من المخرجات، ولهذا فإن هذه المدرسة تؤكد على أن أساس الثروة هو الإنتاج الزراعي وليس الصناعة أو التجارة كما هي عند رواد المدرسة التجارية[1].

- **فكرة الجدول الاقتصادي:**

هذه الفكرة جاء بها "كيناي" لبيان الكيفية التي يتم بموجبها توزيع الإنتاج الكلي على مختلف طبقات المجتمع. وقد قسم "كيناي" المجتمع إلى ثلاث طبقات:

1- **الطبقة المنتجة:** تشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي وهو الزراعة.

2- **طبقة الملاك العقاريين:** هؤلاء وإن لم يكونوا منتجين بالمعنى المتقدم إلا أن الطبيعيين أعطوهم أهمية خاصة وبذلك احتلوا مكانا وسطا بين طبقة المنتجين والطبقة العقيمة.

3- **الطبقة العقيمة:** تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، ويدخل فيها العاملون في الصناعة والتجارة، وقد كان "كيناي" يعتبر هذه الطبقة عقيمة طبقا لنظريته في الإنتاج الصافي حيث إنها لا تضيف إلى الإنتاج الصافي كما هو الحال بالنسبة الزراعة.

[1] **نفس المرجع**، ص 71

يقوم الجدول الاقتصادي ببيان تداول الإنتاج الصافي بين هذه الطبقات ولبيان ذلك استخدم "كيناي" أمثلة حسابية لتبسيط عرض هذه الدورة، حيث افترض أن الزراعة تنتج ما قيمته 5 مليار فرنك وافترض أن العمال الزراعيين يحتفظون بـ 2 مليار فرنك لنفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية وسداد تكلفة الإنتاج الزراعي، أما الـ 3 مليارات المتبقية فإن دورتها تتم على الوجه التالي ينفق العمال الزراعيون مليارا من الفرنكات لشراء منتجات من الطبقة العقيمة على شكل سلع صناعية وخدمات تجارية، كما يقومون بدفع 2 مليار من الفرنكات لطبقة الملاك نظير ملكيتها.

وتقوم طبقة الملاك بدورها بتوزيع دخلها من الزراعة_ 2 مليار _ بأن تنفق بعضها على شراء السلع الزراعية والبعض الآخر على شراء سلع وخدمات من الطبقات العقيمة. فتنفق مليارا من الفرنكات لشراء سلع زراعية ومليار آخر على السلع والخدمات من الطبقة العقيمة.

وبذلك يجتمع لدى الطبقات العقيمة 2 مليار فرنك أحدها من الزراعيين والآخر من الملاك، وتقوم هذه الطبقة بإنفاق دخلها على الزراعة لشراء ما تحتاج إليه من السلع الزراعية. وبذلك يعود من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعي إلى طبقة المنتجين. وهكذا تتم دورة الناتج الصافي بأن تعود إلى النقطة التي بدأت منها[1].

[1] تيسير الرداوي، **تاريخ الأفكاروالوقائع**. دمشق: منشورات جامعة حلب، 2000، ص .160

تأثر "كيناي" بحكمه طبيب بالدورة الدموية التي تم اكتشافها في القرن السابع عشر وفصل الجدول الاقتصادي على أساسها حيث نلاحظ أن كليهما يمثل دورة مغلقة تبدأ من نقطة وتدور لتنتهي إلى نفس النقطة التي انطلقت منها.

- **فكرة الضريبة الوحيدة:**

بما أن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد عند الطبيعيون، فقد طالبوا الدولة بفرض ضريبة وحيدة هي تلك التي تفرض على هذا النشاط دون سواه من الأنشطة، إلى جانب ذلك كانوا ضد فكرة تعدد الضريبة، وحجتهم في ذلك أن فرض ضرائب على التجار والريفيين لا معنى له لأن هؤلاء سيقومون بتحويل تلك الضرائب إلى الفلاحين من خلال رفع أسعار المنتجات التي يبيعونها لهم بمقدار الضريبة المفروضة عليهم[1].

وعموما يمكن القول أن المدرسة الطبيعية قد ساهمت في جعل الاقتصاد السياسي علما مستقلا بذاته، من خلال تخليص البحث الاقتصادي من التبعية للفلسفة والدين والأخلاق. كما أنها أعادة النظر في مفهوم الثروة، بحيث لم تعد المعادن النفيسة هي أساس الثروة بل الإنتاج الذي هو ثمرة الجهد الإنساني. كما أن هذه المدرسة هي التي فسرت دور الناتج داخل البلد الواحد وتوزيعه على مختلف فئات المجتمع، ولهذا كان لهم الفضل بتأسيس ما يعرف بـ"المذهب الحر" الذي نادى بحرية النشاط الاقتصادي.

أما ما يؤخذ على هذه المدرسة، اعتبار الزراعة وحدها النشاط المنتج، فهذا خطأ حيث أن الدولة تعتمد في اقتصادها بالإضافة إلى الزراعة على الصناعة والتجارة والخدمات بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. كما أن النشاط الاقتصادي لا يخضع إلى

[1] فيصل بوطيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 72

قوانين طبيعية ثابتة ومطلقة بل إن الظواهر الاقتصادية بطبيعتها متغيرة مع الزمن، كما أنه ليس من العدل فرض ضرائب على قطاع دون غيره من القطاعات الأخرى.

ثالثا: المدرسة الكلاسيكية.

تكتسي هذه المدرسة أهمية كبيرة في تاريخ الفكر الاقتصادي، ذلك أن مؤسسها **"آدم سميث"** الذي يعتبره معظم الاقتصاديين (أب علم الاقتصاد)، ولقد امتد عمر هذه المدرسة حوالي قرن من الزمن من 1776 إلى غاية 1871.

ارتبط ظهور المدرسة الكلاسيكية في تلك الفترة بسياق تاريخي متميز اتسم بحدثين في غاية الأهمية هما:

1- الثورة الصناعية التي ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، حيث أدى نمو الصناعة في غرب أوربا إلى تأكيد دور الصناعة في الحياة الاقتصادية.
2- الثورة العلمية التي بدأت مع كتابات "نيوتن" و"غاليلو" حول القوانين الطبيعية حيث انعكس ذلك على الفكر الاقتصادي في ذلك الوقت.

من أهم رواد هذه المدرسة آدم سميث (1723-1790)، ديفيد ريكاردو (1772-1823)، روبرت مالتوس (1766-1823)، جون باتيست ساي (1767-1822)، ومن أهم الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة، ما يلي:

- **نظرية الإنتاج:**

الإنتاج هو: (خلق المنافع أو زيادتها)، فالثروة عند الكلاسيك هي إنتاج السلع والخدمات، أما عناصر الإنتاج فهي الطبيعة، العمل، رأس المال والتنظيم، لكن العمل هو

العنصر الرئيسي. وقد اهتم التقليديون بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج، وهما "ظاهرة تقسيم العمل" و"قانون الغلة المتناقصة"[1].

أما فيما يتعلق بمبدأ تقسيم (أو تخصيص) العمل، فيرى آدم سميث أن تقسيم عملية الإنتاج (إنتاج أي سلعة من السلع) إلى عدة مهام وعمليات جزئية، يقوم بكل واحدة منها فرد أو مجموعة من الأفراد يتخصصون فيها، يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ويساهم في جودته، ذلك أن التخصص على هذا النحو (تقسيم العمل الفني) يؤدي إلى إتقان العامل للعملية التي يقوم بها، وإلى استخدام الآلات بطريقة ذات كفاءة عالية، كما ذهب إلى أن بلوغ درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل، يتوقف على مدى اتساع السوق، كما يرى آدم سميث أن فكرة تقسيم العمل من شأنها أن تصل بالإنتاجية إلى مستواها الأمثل[2].

أما قانون الغلة المتناقصة[3]، فقد أعطى له رواد هذه المدرسة أهمية خاصة في تحليلهم، يسمى هذا القانون أيضا بقانون النسب المتغيرة أو قانون الناتج الحدي المتناقص، ومضمون هذا القانون بأنه عند إضافة وحدات متتالية من المورد الإنتاجي المتغير إلى كمية ثابتة من مورد إنتاجي آخر فإن الناتج الكلي سوف يزداد بنسب متزايدة أولا، ثم بنسب متناقصة إلى أن يصل إلى أعلى قيمة له يبدأ بعد ذلك بالتناقص المطلق, ويمكن الاستفادة من هذا القانون في معرفة سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية كالناتج

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 121

[2] صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**. القاهرة: دار المعارف، (د ت) ، ص ص 15، 18

[3] اكتشف هذا القانون لأول مرة من طرف الاقتصادي الإنجليزي ديفيد ريكاردو في العام 1817، ولهذا القانون شهرة في علم الاقتصاد ترقى إلى شهرة قانون الجاذبية في علم الفيزياء.

الكلي, الناتج المتوسط, الناتج الحدي, وكذلك تحديد مراحل الإنتاج الثلاثة رياضيا وبيانيا[1].

كما اعتقد رواد هذه المدرسة أن حجم التشغيل (العمالة) لابد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الشامل. بمعنى أن كل العمال الراغبين في العمل لابد أن يعملوا، وأن كل بطالة بين العمال لا يمكن أن تكون إلا ظاهرة عرضية، إذ يترتب على البطالة انخفاض الأجور وزيادة التشغيل من جانب المنظمين حتى يستوعب كل المتعطلين عن العمل.

وتستند هذه النظرية في التشغيل إلى قانون الأسواق، أو "قانون ساي"[2]، والذي بمقتضاه يخلق العرض طلبا مساويا له في قيمته. فالطلب الكلي على المنتجات إنما يتساوى دائما مع عرضها الكلي. هذا التساوي يتحقق تلقائيا عند مستوى الإنتاج الذي يكفل العمالة الكاملة في الاقتصاد القومي، وبالتالي يكون من المستحيل وقوع كساد وبطالة لفترة ممتدة من الزمن.

- **نظرية التجارة الخارجية:**

حسب رواد المدرسة الكلاسيكية يؤدي تبني سياسة تجارية حرة إلى تخصص كل بلد في السلع التي له ميزة نسبية في إنتاجها، وهو ما من شأنه أن يحقق منافع لكل الأطراف المشاركة في التبادل الدولي. وهذه النظرية هي التي ساهمت في تشجيع ما يعرف اليوم بـ "التكامل الاقتصادي".

[1] للتفصيل أكثر في قانون الغلة المتناقصة أنظر:

- أحمد جابر بدران، **الاقتصاد الزراعي**. القاهرة: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط1، 2013، ص ص 43-45

[2] للتفصيل أكثر في قانون الأسواق لـ "ساي" أنظر:

- رفيقة حروش، **الاقتصاد السياسي**. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2016، ص 63

- **نظرية القيمة:**

فرق الكلاسيك بين القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية للسلع، حيث تمثل الأولى المنفعة التي يحصل عليها الفرد من استعمال السلعة، أما الثانية فتمثل النسبة التي تتحدد وفقها كمية العمل المبذول في إنتاجها[1].

كما اعتبر آدم سميث العمل مصدر كل قيمة وأساس كل ثروة، وهي نفس الفكرة التي جاء بها ابن خلدون قبله بقرون[2].

عموما ساهم الفكر الكلاسيكي فيما يلي:

1- وضع الأسس العلمية للبحث الاقتصادي بطريقة جعلت المفكرين الاقتصاديين في العصر الحديث يسترشدون بها.

2- يمكن للدول النامية الإفادة من نظرية النمو الكلاسيكية التي تستند على فكرة رأس المال في الصناعة.

أما ما أخذ على هذه المدرسة هو:

1- أن فكرة التشغيل الكامل ليست واقعية وبالتالي فالبطالة ليست ظاهرة عابرة، وإنما قد تكون إجبارية في بعض الأوقات.

2- أن الحرية في التجارة الخارجية ليست في مصلحة البلدان النامية والفقيرة بسبب ضعف مركزها في التجارة العالمية.

---

[1] **المرجع السابق**، نفس الصفحة

[2] احمد عبد السميع علام ، **تطور مفهوم القيمة (نظرية القيمة) من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة**، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان ، العدد 17 ، 2016 ، ص 5

3- أن نظرية القيمة المستندة على عنصر واحد هو العمل غير واقعية لأن هناك عوامل أخرى تساهم في إنتاج السلع مثل: رأس المال، المواد الأولية وغيرها.

رابعا: المدرسة الماركسية.

لما كانت المدرسة الكلاسيكية تدافع عن الرأسمالية والحرية الاقتصادية، فقد جاءت المدرسة الماركسية على نقيضها لتدافع عن الاشتراكية، ومن أشهر رواد هذه المدرسة كل من: كارل ماركس (1818-1883)، فردريك إنجليز (1820-1895)

ومن أهم الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة هي ما يلي:

1- نظرية قيمة العمل وفائض القيمة:

أخذ كارل ماركس نظرية قيمة العمل عن الكلاسيك، حيث تتحدد قيمة العمل بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها، أي الساعات الضرورية لإنتاج ما يلزم العامل من ضروريات الحياة، حسب ماركس بعد أن يشتري الرأسمالي من العامل قوة عمله، فإنه يقوم باستخدام هذه القوة عددا من الساعات أكبر من التي دفع قيمتها للعامل، والفرق بين الاثنين يشكل فائض القيمة الذي يحصل عليه الرأسمالي والذي يمثل في نظر كارل ماركس سر التراكم الرأسمالي[1].

ولهذا فقد أدانت الماركسية بجرأة استغلال النظام الرأسمالي الذي يمنع تدخل الدولة لضبط السوق وموازنتها فهو يرى أنه نظام غير إنساني يستغل البشر، فالبضائع تتراكم والعمل ذاته لا تعتبره الرأسمالية سلعة، فتدفع للعامل فقط قيمة المنتج ولا تدفع له

[1]Alan Woods & Rob Sewell, **Introduction à la théorie économique de Marx.**

www.marxiste.org/theorie/classiques-du-marxisme/522-introduction-a-la-theorie-economique-de-marx تاريخ زيارة الموقع: 2020/02/14

مقابل عمله، وبذلك فالرأسمالية تراكم الأموال من خلال استغلالها جهد العامل، كما ستحل الآلة محل العامل عندما تتراكم الأموال ويجد العامل نفسه في صراع غير متكافئ مع الآلة[1].

معدل الربح:[2]

بما أن كل الهدف من الإنتاج الرأسمالي هو استخراج فائض القيمة من عمل الطبقة العاملة، فإن العلاقة بين الرأسمال المتغير (الأجور)، وفائض القيمة (الأرباح) تكتسي أهمية كبيرة. لا يمكن الزيادة في كمية أحد هاتين القيمتين أن يتحقق إلا على حساب الأخرى. وفي نهاية المطاف، إن الزيادة أو النقصان من قسم فائض القيمة هي العنصر الأساسي لصراع الطبقات في ظل الرأسمالية. إنه صراع، بين الأجور والأرباح من أجل تقسيم الثروات المنتجة.

ما يهم الرأسمالي، ليس مبلغ فائض القيمة بل معدل فائض القيمة. إن الرأسمالي يريد الحصول على أكبر ربح ممكن مقابل كل دولار يستثمره. إن معدل فائض القيمة هو معدل استغلال العمل من طرف الرأسمال. ويمكننا أن نعرفه هكذا: ف. ق، مقسوم على ر. م، (حيث ف. ق هي فائض القيمة، ور. م هي الرأسمال المتغير) -- أي بالعلاقة بين العمل الإضافي والعمل الضروري.

[1] جاسم سلطان، **خطوتك الأولى نحو فهم الاقتصاد**. المنصورة: مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ط2، 2010 ص 52

[2] Alan Woods & Rob Sewell, **op.cit.**

لنفترض أن إجمالي رأس المال في مقاولة صغيرة، على سبيل المثال، هو 500 دولار ينقسم إلى رأسمال ثابت (400 دولار)، ورأسمال متغير (100 دولار). ولنفترض أنه قيمة السلع ارتفعت، خلال عملية الإنتاج، بمقدار 100 دولار.

أي: (ر. ث + ر. م) + ف. ق = (400+ 100) + 100= 600.

الرأسمال المتغير الذي هو العمل الحي: هو من ينتج القيمة الجديدة (فائض القيمة). وهكذا، فإن الزيادة النسبية للقيمة المنتجة من طرف الرأسمال المتغير هي من تعطينا معدل فائض القيمة، ف. ق/ ر. م= 100 دولار/ 100 دولار، أي معدل فائض قيمة يساوي: 100 %.

2- تركز رؤوس الأموال ونظرية الأزمة:[1]

يؤكد كارل ماركس على أن النظام الرأسمالي يميل إلى تركيز رؤوس الأموال عن طريق المنافسة غير العادلة التي تخرج المشاريع الصغيرة من السوق، وبالتالي تركيز رأس المال في أيدي فئة قليلة من الرأسماليين، كما يستند تفسير ماركس للأزمة في النظام الرأسمالي على الأطروحات الفلسفية، حيث يؤكد على أن التراكم الرأسمالي لدى الرأسماليين يزيد من حدة الفقر، وبالتالي فإن هذا التناقض يمثل جوهر أزمة الرأسمالية وهو تناقض لا يحل إلا بقيام ثورة اشتراكية في صفوف العمال.

بالرغم من كشف الفكر الماركسي لعيوب الرأسمالية إلا أنه وجه له الكثير من النقد، خاصة فيما يتعلق بنظرية القيمة وفائض القيمة، فالعمل ليس العنصر الوحيد الذي يفسر قيمة السلعة، وإنما هناك عناصر إنتاجية أخرى ، كما أن التحليل الحديث

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 167

للتراكم الرأسمالي باعتباره معدات وآلات تساهم في زيادة إنتاجية العمال، وبالتالي زيادة مستوى أجورهم بخلاف ما تصوره ماركس، كما أن حكومات البلدان الرأسمالية اليوم تفرض ضرائب على أصحاب رؤوس الأموال للحيلولة دون تركز الثروة، بالإضافة إلى سياسات الحماية التي تنتهجها هذه الدول لحماية مصالح صغار المنتجين، وهو ما يفند نظرية تركز رؤوس الأموال وحدوث أزمة للرأسمالية التي تحدث عنها كارل ماركس.

خامسا: المدرسة النيوكلاسيكية.

ظهرت في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر على يد كل من "ستانلي جيفونز"، "كارل منجر"، "ليون فالراس"، "ألفرد مارشال"، ومن أهم الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة ما يلي:

- **نظرية القيمة:**

تتوقف قيمة أي سلعة على المنفعة الحدية التي يحصل عليها الفرد من استهلاكه للسلعة، أي الوحدة الأخيرة أو أقصى ما يمكن أن يستفيده الفرد من استهلاكه لسلعة ما، وفي هذه الحالة نجد أن التحليل الاقتصادي يركز على المستهلك وليس المنتج.

- **نظرية التوزيع:**

قام النيوكلاسيك بتطبيق الفكرة الحدية على قضية التوزيع (توزيع الناتج على عوامل الإنتاج المساهمة في إنتاجه)، فالأجر يتحدد على أساس الإنتاجية الحدية (إنتاجية العامل الأخيرة)، كما يتحدد سعر الفائدة على أساس الإنتاجية الحدية لرأس المال.

- **نظرية الاستهلاك:**

قام رواد هذه المدرسة بتطبيق فكرة الحدية على الاستهلاك أيضا، بحيث يقوم المستهلك باستبدال النقود بوحدات من سلعة ما إلى الحد الذي تتعادل عنده المنفعة الحدية لهذه السلعة مقومة بوحدات النقود مع سعرها في السوق.

- **فكرة تناقص المنفعة الحدية:**

أقر رواد هذه المدرسة أن الحاجة الإنسانية قابلة للإشباع وهذا ما يقوم به المجتمع الاقتصادي، كما يقرون أن هناك إلحاح على الحاجة قبل بدء الإشباع، لأنه كلما زاد عدد وحدات السلع في إشباع الحاجة قل تدريجيا الإلحاح على الحاجة وتناقص مقدار المنفعة التي يحصل عليها من كل وحدة من وحدات السلع والعكس صحيح[1].

- **العلاقة بين درجة الإشباع وندرة السلع:**

بمعنى أن هناك ارتباط وثيق بين ندرة السلع ودرجة الإشباع أي أن كلما كانت وفرة في وحدات السلع كانت درجة الإشباع متوفرة، وبذلك تنخفض المنفعة الحدية. وكلما كانت قلة في السلعة كانت درجة الإشباع قليلة وبذلك ترتفع المنفعة الحدية وهذا هو تطبيق العملي لقانون تناقص المنفعة الحدية.

عموما تتمثل إيجابيات الفكر النيوكلاسيكي فيما يلي:[2]

- إدخال الرياضيات في التحليل الاقتصادي.
- إدخال العامل النفسي في التحليل الاقتصادي.

[1] حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، (د ت)، ص 522

[2] **المرجع السابق**، ص 530

- وضع أسس علم الاقتصاد الجزئي.
- الربط بين جزئيات الاقتصاد ووضع العلاقات بينها بصورة حقيقية.
- التماسك المنطقي في التحليل.

أما مآخذ هذا الفكر فتتمثل فيما يلي:[1]

- أقامت المدرسة النيوكلاسيكية تحليلها بناءا على الوحدات الاقتصادية الجزئية، وأهملت الوحدات الاقتصادية الكلية (الاستهلاك الكلي، الدخل الكلي).
- إيمان المدرسة بفكرة الرجل الاقتصادي الذي يسعى دوما إلى تحقيق أكبر قدر من النفع، والمعروف أن العامل الاقتصادي لا يفسر لوحده سلوك الأفراد فهناك عوامل أخرى اجتماعية ونفسية وغيرها.
- عدم تطابق النظرية الحدية مع الواقع الاقتصادي، فمثلا في نظرية الاستهلاك لا يبدو أن المستهلكين يقومون بتلك المقارنات والإجراءات في سلوكاتهم الاستهلاكية.

[1] **نفس المرجع**، نفس الصفحة

سادسا: المدرسة الكينزية.

ساهم الكساد الذي حدث في ثلاثينيات القرن العشرين في إعطاء قوة لأفكار **"جون مينارد كينز"** التي وجدت جذورها في الاهتمام الكبير بذلك الكساد وانخفاض معدلات النمو حينها، فقد انصب اهتمام كينز على أسباب التقلبات الاقتصادية قصيرة المدى، وعلى محددات الدخل القومي والتشغيل في الاقتصاديات المتقدمة.

- **نظرية العمالة:**

لم تنشغل المدرسة الكلاسيكية إلا بوضع واحد من الأوضاع المتصورة بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي وذلك هو وضع العمالة الكاملة لقوى الإنتاج البشرية والمادية، ومن هنا قيل أن نظريتهم جزئية، إذ هي تجاهلت الأوضاع الأخرى التي تعرف مستويات للنشاط الاقتصادي أدنى من مستوى العمالة الكاملة. أما "كينز" فيهدف إلى بناء نظرية عامة تحتوي كل الفروض الممكنة بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي، باعتبار أن العمالة يمكن أن تتحدد عند مستويات مختلفة ومن بينها مستوى العمالة الكاملة، ومن هنا جاءت تسميته لنظريته بأنها العامة في العمالة والدخل.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى المبدأ الأساسي لنظرية "كينز" المسمى بـ (مبدأ الطلب الفعال). وفحوى هذا المبدأ هو:[1]

– أن العمالة الكلية تتوقف على الطلب الكلي (أي على مجموع الطلب على كل أنواع السلع والخدمات).

- تنتج البطالة (وتعطل الطاقة المادية) عن عدم كفاية الطلب الكلي.

[1] عبد الله ساقور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 135- 140

– مع زيادة حجم العمالة يرتفع مستوى الدخل.

– مع زيادة الدخل الحقيقي للجماعة يزيد الاستهلاك كذلك، وإنما بأقل من الزيادة في الدخل.

– بما أن الدخل يستخدم في شراء السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، يتعين لكي يكون لدينا طلبا كافيا لتحقيق الزيادة في العمالة، أن يزيد الاستثمار زيادة تكون مساوية للفرق بين الدخل وبين الطلب على الاستهلاك.

وبالتالي فإنه عند "كينز" يتحدد مستوى العمالة (أو الإنتاج أو الدخل)، بتلاقي العرض الكلي والطلب الكلي، أو بتلاقي ما يسميه "كينز" بدالة العرض الكلي ودالة الطلب الكلي، وصفة " الكلي" تعني أن الأمر يتعلق بالاقتصاد القومي في مجموعه، أي لكل ما يعرض من ناتج وكل ما يطلب من ناتج، ولهذا فإنه (أي كينز) يؤكد على أهمية الطلب الفعال في تحديد الإنتاج والتشغيل.

1- المفهوم الكينزي للعرض و الطلب الكلي :

العرض الكلي :[1]

يعرف العرض الكلي على أنه مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الأعمال على استعداد لإنتاجه وبيعه خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) عند المستويات المختلفة للأسعار .

[1] مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**. الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، 2000، ص 141.

1) دالة العرض الكلي :[1]

أقر كينز أن الأجور والأسعار ليست بالمرونة التي تصورها الكلاسيك، بل هي جامدة في الأجل القصير وهذا يعني أن الاقتصاد ينتج بأقل من طاقته الكامنة وتشغيله الكامل، وعليه لا يمكن لمنحنى العرض أن يكون عموديا كما تصوره الكلاسيك وهو على النحو التالي :

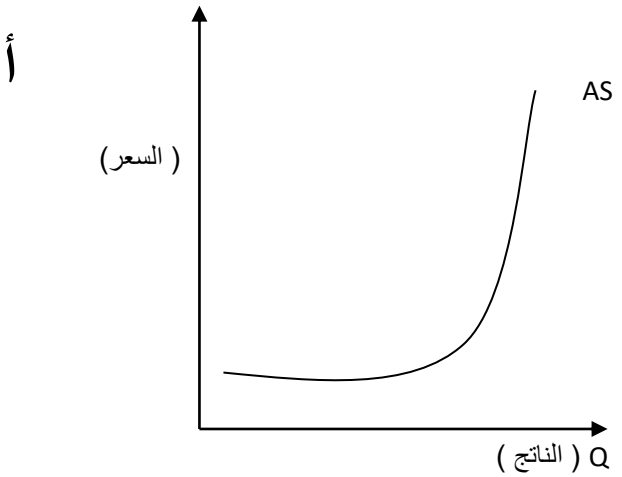

- **نظرية الاستثمار والدخل:**[2]

لقد ابتعد "كينز" في تحليله لنظرية الفائدة عن تحليل التقليديين، فقد عالج هؤلاء الموضوع من مدخل نظرية كمية النقود، أما "كينز" فمدخله كان الدخل الوطني من تحليله لمفهوم الاستثمار، ولتوضيح العلاقة بين الاستثمار والدخل والادخار يمكن الإشارة إلى أن:

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**. الأردن : دار وائل للنشر، ط3، 1999، ص ص 150 ، 151

[2] **المرجع السابق**، ص 154

1- الدخل يساوي قيمة الإنتاج.

2- الدخل يساوي الاستهلاك + الاستثمار.

3- الاستثمار يساوي الدخل – الاستهلاك.

4- الادخار يساوي الدخل – الاستهلاك.

ومن خلال المعادلتين (2) و(4) يتضح أن الاستثمار يساوي الادخار.

ومن هذا الاستنتاج يتبين أن "كينز" لم يأت بجديد على تحليل التقليديين حيث سلموا بشيء من الغموض أن الادخار الكلي يساوي الاستثمار الكلي وعليه بات الاختلاف بينهم وبين "كينز" في الأسباب والمتغيرات دون النتائج.

فأي زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار، إلا أن ما أضافه "كينز" في نظريته هو البحث عن تحديد أيهم المتغير المستقل والمتغير التابع، فتوصلت النظرية التقليدية ببداهة مطلقة إلى أن الادخار يؤثر مباشرة في الاستثمار، أما الكينزية فتوصلت إلى عكس ذلك، بحيث جعلت الاستثمار هو الذي يؤدي تلقائيا إلى الادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار.

- **مضاعف الاستثمار:**[1]

تقوم الكينزية في مفهومها العام على أن التغير في كمية النقود يؤثر على الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل والإنتاج والتشغيل، عن طريق ما يسمى بـ المضاعف، حيث تقوم هذه الفرضية على أن دالة الاستهلاك معلومة ومحددة، وعليه فإن مستوى الدخل سيتوقف على حجم الاستثمار ومقداره. فإذا كان الاستثمار كبيرا (عند مستوى

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 246

منخفض من سعر الفائدة)، كان حجم الدخل مرتفعا، والعكس صحيح إذا كان مستوى الاستثمار منخفضا سيكون حجم الدخل منخفضا أيضا.

وتفسير ذلك يعود إلى أن الادخار يعد عاملا سلبيا، حيث يؤدي إلى نقص حجم الطلب على السلع والخدمات، وإذا لم يعوض هذا العامل السلبي بالعامل الإيجابي وهو الاستثمار، فإن الطلب الكلي سيكون أقل من حجم العرض الكلي، فينتج عن ذلك دخول الاقتصاد في دورة انكماشية تؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل وبالتالي الدخل الوطني.

أما إذا كان الاستثمار أكبر من الادخار, فإن حجم الإنتاج والتشغيل سيكونان متزايدين، أما إذا تساوى الادخار والاستثمار فإن مستوى التشغيل والدخل (الإنتاج) سيبقيان في حالة ثبات وفي مستوى من التوازن. ولهذا فإن فكرة المضاعف عند "كينز" تقوم على مقارنة الأحجام النسبية للزيادة النسبية في الاستثمار مع الزيادة الكلية النهائية للدخل، أو بتعبير آخر المضاعف هو: (عدد المرات التي تتضاعف بها الزيادة في الاستثمار بإحداث رد فعل على الاستهلاك مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الوطني).

تقييم المدرسة الكينزية:

من إيجابيات هذه المدرسة ما يلي:[1]

1- كان لـ "كينز" الأثر الأكبر في إدخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات والظواهر الاقتصادية، حيث تعتبر الأفكار الاقتصادية لـ "كينز" بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي، واستطاع أن يقدم نموذجا كاملا عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي

2- عمل كينز على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي.

[1] فيصل بوطيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 89

3- جعل "كينز" للنقود دورا هاما في تحديد مستوى الدخل والتشغيل من خلال تأثيرها على سعر الفائدة باعتبار هذه الأخيرة ظاهرة نقدية، وبذلك استطاع أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل والتشغيل، كما عارض التقليديين الذين يرون أن الادخار هو دالة لسعر الفائدة، واعتبر أن الادخار هو دالة لمتغير الدخل وليس لسعر الفائدة. كما أن التحليل الكينزي يقوم على أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة، فأي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل، على اعتبار أنه في الظروف العادية للنشاط الاقتصادي فإن حالة التوازن تحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل، فزيادة كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار.

4- عمل كينز على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي.

5- استحدث كينز أدوات تحليل جديدة استعملها معظم الاقتصاديين فيما بعد أهمها على الإطلاق نظرية سعر الفائدة.

6- ساهم على غرار الاقتصاديين الذين عاصروه في إدخال أسلوب البحث الإحصائي في صلب دراسة الاقتصاد التحليلي مولعا بالقياس الكمي.

ومن جهة أخرى واجه "كينز" معارضة ونقد شديد في بناء نموذجه التحليلي، الذي على الرغم من أنه تمكن من تفسير ومعالجة حالة الكساد آنذاك، إلا أنه قد لا يكون صالحا على الإطلاق في غير هذه الظروف، باعتبار أنه لم يتعامل مع حالة التضخم.

ومن سلبيات هذا النموذج ما يلي:[1]

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 254

1- افترض "كينز" أن الزيادة في الطلب النقدي تؤدي على زيادة الإنتاج وزيادة العمالة، وذلك يتصور في ظل المنافسة، ولكن في وضع احتكاري قد تؤدي الزيادة في الطلب النقدي إلى رفع الأسعار بدلاً من زيادة الإنتاج، وفي هذه الحالة يزيد ربح المحتكر دون أن يزيد الإنتاج ومن ثم دون زيادة في العمالة، وإذا ما جاءت الزيادة في الطلب النقدي عن طريق سياسة مالية للدولة في تمويل العجز (كالاقتراض من البنك المركزي عن طريق سياسة مالية للدولة في تمويل العجز فإن هذا الطلب سيؤدي إلى إيجاد تضخم عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل الكامل كوضع عام على عكس ما يقول به "كينز".

2- على ضوء الدراسات التطبيقية التي قام بها الاقتصاديون في العديد من الدول الغربية للمشروعات أثبت عدم وجود علاقة عكسية حتمية بين سعر الفائدة والاستثمار، فقد تكون الكفاية الحدية للاستثمار مرتفعة جدا عن سعر الفائدة فيصعب القول أن سعر الفائدة يمكن أن يكون محددا للاستثمار، وذلك في حالات الرواج، بينما في حالات الكساد قد تنخفض الكفاية الحدية بمعدلات كبيرة جدا بالرغم من انخفاض سعر الفائدة، وذلك نظرا للتوقعات المستقبلية التي تتسم بالتشاؤم ولا تدفع للاستثمار .

3- يراعي البنك المركزي عوامل عديدة تخص الاقتصاد ككل فيعمل على تثبيت سعر الفائدة في حدود معينة، بحيث لا يتجاوز في ارتفاعه حد معين في أوقات الرواج، كذلك لا ينخفض أقل من حد معين في أوقات الكساد، فتقل أهميته بالنسبة للمقترضين.

4- نظرا إلى أن المشروعات الكبيرة تمول نفسها ذاتياً فهي لا تتأثر بتقلبات سعر الفائدة.

5- أثبتت تجربة المصارف والشركات الإسلامية التي تمت خلال العشر سنوات الأخيرة في عدد من البلدان الإسلامية أن نسبة يعتد بها من رجال الأعمال لا تبالي بسعر الفائدة والتغيرات الحادثة فيه وذلك في كافة أعمالها الاستثمارية.

6- لا تعمل آلية سعر الفائدة في البلدان النامية بنفس الطريقة التي تعمل بها في البلدان المتقدمة ذلك أن قرارات الاستثمار لا تعتمد في العديد من الحالات على مقارنة الكفاية الحدية للاستثمارات بسعر الفائدة، ذلك أن هناك عوامل هيكلية ومؤسسية عديدة تعرقل النشاط الاستثماري في البلدان النامية ومن ثم فإن زيادة النشاط الاستثماري قد تستدعي مثلا تغيير القوانين التي تحمي الملكية الخاصة والنشاط الاستثماري بحيث تصبح أكثر فاعلية في حماية النشاط الاستثماري وخفض معدلات الضرائب والتي قد تمثل تكلفة تفوق بكثير سعر الفائدة وإعطاء صغار المستثمرين وهم الأغلبية ميزات خاصة في المناطق الجديدة وتوجيههم إلى مشروعات ذات إنتاجية مرتفعة نسبيا بطرق مباشرة وإذا نظرنا إلى حجم هذه العوامل وخطورتها لاكتشفنا ضالة تأثير سعر الفائدة على القرارات الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي في البلدان النامية.

7- أدت الأفكار الكينزية إلى تعاظم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مما أدى إلى ظهور حالات العجز في موازين مدفوعات كثير من الدول.

سابعا: المدرسة النقدية.

واجه الاقتصاد الكينزي والسياسات الكينزية أواخر الستينيات وبداية السبعينيات مشكلات كبيرة تمثلت في تصاعد معدلات البطالة والتضخم معا، وهو ما يعرف بظاهرة **"الركود التضخمي"** [*]، بحيث عجزت النظرية الكينزية عن تفسير هذه الظاهرة ولم تفلح في معالجتها.

لذلك كان لابد من ظهور بديل جديد يتعاطى مع الظاهرة، تمثل هذا البديل في فكر المدرسة النقدية التي من أهم روادها الاقتصادي الأمريكي " ميلتون فريدمان "، والواقع أن أفكار هذه المدرسة ظهرت منذ أربعينيات القرن الماضي لكن لم يتم الانتباه إليها إلا منذ سنوات السبعينيات عند حدوث ظاهرة الركود التضخمي وعجز المدرسة الكينزية في معالجته.

من أهم الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة ما يلي:[1]

- **نظرية الاستهلاك:**

يعتمد الاستهلاك الجاري في ظل نظرية الدخل الدائم لـ" فريدمان" على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل، فعلى سبيل المثال إذا كانت الأسرة تتوقع أن دخلها

[*] دخول الاقتصاد في حالة **ركود تضخمي** يعني أن الناتج المحلي الإجمالي إما ينمو بمعدل شديد البطء أو أنه يتقلص. والنتيجة الطبيعية لهذا الوضع هي ارتفاع البطالة على خلفية قيام الشركات بالاستغناء عن جزء من موظفيها في سعيها إلى خفض نفقاتها، وهو ما يقلل بدوره من القوة الشرائية للمستهلكين لتتراجع بالتبعية معدلات الإنفاق وهو ما ينتج عنه تباطؤ النمو الاقتصادي بمعدلات أكبر. أي أن الإجراءات التي تتخذ لمواجهة التباطؤ الاقتصادي هي ذاتها التي تعمق من الأزمة.

[1] **المرجع السابق**، ص 292

سيزيد في الفترة المقبلة فمن المحتمل أن تستهلك هذه الأسرة أكثر مما يشير إليه مستوى دخلها الحالي.

وتعتمد نظرية فريدمان على ثلاثة فروض أساسية هي:[1]

الفرضية الأولى: أن الدخل الفعلي(Y) للأسرة، واستهلاكها في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما: دائم Permanent وانتقالي Transitory، فالدخل الدائم (YP) عند فريدمان هو ذلك القسم من الدخل الحالي الذي يتصف بالاستمرارية والاستقرار (مثل الراتب والعلاوة الشهرية)، أي هو المقدار من الدخل الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه دون أن تمس ثروتها. ويقصد بالثروة القيمة الحالية للدخل المتوقع أن تحصل عليه الأسرة في المستقبل.

أما الدخل الانتقالي (YT) فقد يفسر على أنه الدخل غير المتوقع (مثل المكافئات التشجيعية أو الهبات أو المساعدات ..الخ) وهو إما أن يكون موجبا أو سالبا، فعلى سبيل المثال لو أن مزارع دخله 9,000 دينار، فإن هذا الدخل هو الدخل الدائم الذي يبني عليه قراراته الاستهلاكية، أما لو أنه عند بيعه لمحصوله ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية وحصل على 12,000 دينار فإن الـ 3,000 دينار الإضافية هي الدخل الانتقالي (الطارئ) أو غير المتوقع وهو في هذه الحالة موجبا، ولكن إذا انخفضت أسعار المنتجات بدلا من أن ترتفع فإنه يكون سالبا.

وطبقا لفريدمان فإن:

[1] صبحي تادرس قريصة، **النقود و البنوك**. لبنان: دار النهضة العربية، 1984، ص.ص.246.247 .

أي أن الدخل ينقسم إلى قسمين، دائم وانتقالي، الاستهلاك الفعلي للأسرة ينقسم إلى عنصرين أيضا هما الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، فيفسر على أنه الاستهلاك غير المتوقع.

الفرضية الثانية: افترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم فيقول أن: حيث أن K نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. ويقول أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل. ولكنK نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية.

الفرضية الثالثة: افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي، بسبب أن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، وافترض أيضا عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك العابر، بمعنى أن: MPC=Zero، أي الميل الحدي للاستهلاك ينعدم.

- **نظرية كمية النقود:**

حسب فريدمان يكون الطلب على النقود مستقر في المدى القصير، أما في المدى البعيد فإن الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي يزداد الطلب على النقود، لأن المجتمع يرغب في الاحتفاظ بكميات أكبر من النقود لشراء السلع التي ارتفعت أسعارها، وفي النهاية يتحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة من النقود، ولكن عند مستويات أعلى للأسعار، ويعتبر "فريدمان" أن التضخم هو دائما ظاهرة نقدية ينتج عن زيادة سريعة في كمية النقود.

- **مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة:**

يقصد به المعدل الأدنى للبطالة، الذي تكون عنده الأسعار مستقرة، وبالتالي فإن أي محاولة من طرف الحكومة لتقليص معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي سيؤدي ذلك حتما إلى ارتفاع معدل التضخم، كما يعتبر فريدمان أن سبب ظاهرة الركود التضخمي في السبعينيات هو السياسة النقدية التوسعية التي تبنتها الحكومة لتحقيق التشغيل الكامل.

تقييم المدرسة النقدية:[1]

تبنت إدارة الرئيس الأمريكي "ريغن" إلا أن النتائج قصيرة الأجل لتلك التجربة لم تكن نصرا لتلك الأفكار، فالتخفيض الكبير في معدل نمو عرض النقود دفع الاقتصاد الأمريكي نحو الركود ورفع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

كما أن الكثير من الاقتصاديين انتقدوا أفكار المدرسة النقدية حيث قالوا أن هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي. فلو أن شخص كان يخطط لشراء سلعة معينة وحدث عارض له أدى إلى وجود دخل انتقالي سالب، فقد لا يشتري السلعة مما يعني حدوث استهلاك انتقالي سالب (أي أن الميل الحدي للاستهلاك ليس صفراً بل موجب). هذا كما أن الميل المتوسط ليس ثابتا كما يفترض فريدمان، حيث أثبت الاقتصاديون أن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأسر الفقيرة أكبر منه لدى الأسر الغنية.

[1] مدحت القريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 296

الفصل الثالث: النظم الاقتصادية.

تشير النظم الاقتصادية إلى الأساليب المتبعة لإدارة الأنشطة المالية عموما، وتهدف إلى تخفيف العبء الناتج من تزايد الاحتياجات البشرية في ظل ندرة الموارد (محور المشكلة الاقتصادية).

ولقد تخبط العالم بين النظم الاقتصادية المختلفة، من نظم رأسمالية وأخرى اشتراكية، وظلت الشعوب تعاني كثيرا من جراء تلك النظم التي تحمل في طياتها مجموعة من المميزات الإيجابية وأخرى سلبية، كما أن للنظام الاقتصادي في الإسلام مميزاته الخاصة التي جعلت منه حلا للعديد من المشاكل التي عجز النظامين السابقين في الذكر عن حلها، كونه يعامل الإنسان ككيان متكامل ومتعدد الجوانب.

وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة عناصر رئيسية موزعة كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم النظام والنظام الاقتصادي.

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي الرأسمالي.

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الاشتراكي.

المبحث الرابع: النظام الاقتصادي الإسلامي.

المبحث الأول: مفهوم النظام والنظام الاقتصادي.

يتناول هذا المبحث مفهوم النظام الاقتصادي انطلاقا من مفهوم النظام بشكل عام، كون هذا الأخير مفهوم شامل يتضمن كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها.

أولا: مفهوم النظام.

في اللغة العربية يقال: نَظَمَهُ نَظمًا ونظامًا، أي ألفه، ونَظَمت اللؤلؤ إذا جمعته في السلك، ومثله التنظيم، كما يقال نظمت الشعر.

وهو كل شيء قرنته بآخر، أو ضممت بعضه إلى بعض، فقد نظمته، ونظام كل أمر ملاكه، والجمع أنظمة ونظم، ويقال ليس لأمره نظام، أي لا تستقيم طريقته، والانتظام يعني الاتساق، ويقال ليس لأمرهم نظام، أي ليس لهم هدى ولا استقامة، والنظام العادة، فيقال مازال على نظام واحد أي على عادته، ويتضح أن أصل النظم الجمع، كما تتميز النظم بالترتيب والاستقلالية لكل جزء، كما يستخدم النظام لتشريع معين، سواء كان إلهيا أو وضعيا[1].

يعد مفهوم النظام المفهوم المحوري في الفكر النظمي. ويشير مفهوم النظام بصفة عامة إلى وحدة كلية تتألف من مجموعة متساندة من العناصر والمتغيرات تميل بطبيعتها إلى التوازن الداخلي، بحيث يتمكن النظام من استعادة توازنه في حالة تعرضه لعوامل تؤثر في هذا التوازن من الداخل أو الخارج، فهو يقوم بوظيفتي التكيف وتحقيق

[1] نعمان عبد الرزاق السمرائي، **النظام السياسي في الإسلام**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط2، 2000، ص 9

الهدف، ويحتوي النظام على نظم فرعية بداخله، ويتأثر أيضا بالتغيرات في البيئة المحيطة به[1].

ولتوضيح هذا المفهوم اصطلاحا لا بد من استعراض العديد من التعريفات التي تناولته، حيث عرف النظام بأنه: (ترتيب منتظم من الأنشطة والإجراءات المتصلة بعضها البعض، والتي يؤدي تنفيذها إلى تحقيق أهداف النظام الرئيسية)، كما يتضمن عدة معاني منها:[2]

- أن يصمم النظام لإنتاج أهداف محددة.
- أن عناصر النظام لابد أن تكون بترتيب معين.
- وجود علاقات اعتمادية وتفاعلية يشترك فيها كل عناصر النظام.

وكلمة نظام مشتقة أساسا من الكلمة اليونانية "Sestema" التي تعني الكل المركب من عدة أجزاء[3]، وعلى الرغم من حداثة مفهوم النظام، إلا أنه يعد من المفاهيم كثيرة الاستخدام في مجالات علم السياسة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية.

[1] سحر صبري، نعمة زهران، **التفكير النظمي في الدراسات المستقبلية "من التحليل إلى التعقيد والتركيب والنمذجة"**. الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، 2012، ص 20

[2] ياسين، سعد، **نظم المعلومات الإدارية**. عمان: دار اليازوري العلمية، ط1، 1998، ص 22

[3] محمد عبد حسين آل فرج الطائي، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص 17

ويعرف النظام على أنه:[1] (مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها البعض)، كما يعرف أيضا بأنه:[2] (مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها البعض، ومع بيئتها المحيطة، وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام).

كذلك يعرف "فايز النجار" النظام بأنه:[3] (مجموعة من العناصر أو الأجزاء المترابطة التي تعمل بتنسيق تام وتفاعل، تحكمها علاقات، وآلية عمل معينة في نطاق محدد، لتحقيق غايات مشتركة وهدف عام، بواسطة قبول المدخلات ومعالجتها من خلال إجراء تحويلي منظم للمدخلات بهدف إنتاج المخرجات مع التغذية الراجعة والرقابة). أما "إبراهيم درويش" فيرى أن النظام هو: (مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بعملية صنع القرار في الجماعة، أما العلاقات المتداخلة المتشابكة فهي بمثابة عناصر ومكونات للنظام، فالنسبة لمكونات النظام يمكن إدراجها في إطارين هما:

- الإطار الذاتي للنظام، أي محيطه الداخلي.
- الإطار الخارجي للنظام، والمقصود بذلك المحيط الذي نما فيه النظام، وهذا يعني تداخل الأنظمة فيما بينها، مما يفضي إلى وجود أنظمة كلية تتفرع عنها وتتفاعل معها مجموعة من الأنظمة الفرعية.

[1] Ludwig Von Bertalanffy, **Theories generals des Systems**, traduit par: jean benoist chabrol. Paris: dunod, 1993, p 37

[2] Charles Choderbek and others, **management systems**. Dallas: busness publication, 1980, p 12

[3] فايز النجار، **نظم المعلومات الإدارية**. جامعة الإسراء، ط2، 2007، ص 11

ويلاحظ من خلال التعريفات السابقة بأنها جميعها تدور حول أن النظام يتكون من عدة عناصر أو أجزاء، وأن هذه الأجزاء مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، وفق قواعد محددة، لتحقيق أهداف معينة.

ثانيا: النظام الاقتصادي.

يتم مواجهة المشكلة الاقتصادية من خلال إطار تنفيذي وهو النظام الاقتصادي، الذي يوضح ا أسلوب والطريقة المثلى لحلها، وكيفية مواجهة عناصرها في إطار الظروف الاجتماعية والقيم السائدة والأهداف المنتظرة.

ويعرف النظام الاقتصادي على أنه مجموعة متجانسة من الهياكل الاقتصادية والمؤسساتية القانونية، الاجتماعية والذهنية، منظمة لأجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية (التوازن، النمو)[1].

ويعرف أيضا على أنه مجموعة من المؤسسات التي تتعامل مع الإنتاج،توزيع الإنتاج، الاستهلاك للسلع والخدمات في مجتمع معين. وهو يتكون من أشخاص ومؤسسات،كما يتضمن علاقاتهم مع الموارد الإنتاجية أو ما يسمى بعناصر الإنتاج مثل حق الملكية ، بالتالي فهو يتعامل مع مشكلات الاقتصاد مثل تحديد وإعادة توزيع الدخل في اقتصاد ما، إضافة إلى كونه مجموعة من العلاقات الاقتصادية والقانونية التي تنظم حياة مجتمع ما اقتصاديا في زمن محدد، مما يؤثر على طبيعة العلاقات المتبادلة بين العنصر البشري ومختلف الموارد وعلى رأسها الموارد الطبيعية.

[1] عويسي أمين، **النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية: العلاقة والإفرازات.** دار إحياء للنشر الرقمي، 2014، ص 26

وهو يشير على الأسس والمبادئ التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية، كما يتضمن كذلك أساليب سير هذه الحياة في حل مشكلاتها وأساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية، وأساليب الإدارة الاقتصادية والتخطيط تطبيقا لتلك الأسس والمبادئ. أما النموذج الاقتصادي فلا يتضمن إلا مشكلات أغلبها فنية لا تمس مباشرة أسس ومبادئ النظام نفسها[1].

وترتيبا على ذلك فإن النظام الاقتصادي مهما كان نوعه رأسمالي أو اشتراكي يقوم علة أسس ومبادئ واحدة، أما من حيث التطبيق فالباب مفتوح لتغاير واختلاف كبير (نماذج)، وهذا في الواقع لا يتعدى القول أن الرأسمالية أو الاشتراكية مفاهيم تتضمن حدا أدنى من الأسس والمعاني المشتركة بين مختلف النماذج أو الضروب، ولكنه مفهوم يتسع لتطبيقات متغايرة بتغير الزمان والمكان.

وعند سومبارت Sompart فهو المظهر الذي يجمع بين العناصر الثلاثة التالية:

1- **الجوهر:** أي مجموعة الدوافع و البواعث التي تحرك الفعاليات الاقتصادية.

2- **الشكل:** أي مجموعة العوامل الاجتماعية و الحقوقية و التأسيسية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي و العلاقات بين جميع المساهمين في النشاط الاقتصادي كنوع الملكية و نظام العمل و دور الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

1- **المحتوى المادي:** أي المستوى التقني للإنتاج المتمثل بمستوى تطور وسائل الإنتاج التي يحصل بواسطتها على السلع و الخدمات.

وتتحدد طبيعة النظام الاقتصادي من التداخل المنطقي بين العناصر الثلاثة المذكورة.

[1] مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي عوامل الإنتاج**. القاهرة: كلية الحقوق، 2007، ص 23

ويؤكد سومبارت أن عنصر الشكل هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام، لأنه تعبير عن الروحية التي تعكس في النهاية بالخلفية الفكرية (العقيدة) التي يقوم عليها النظام، وتتوافق الروحية أيضا مع مستوى معين من تطور و سائل الإنتاج.

وقد عرفه الاقتصادي السويدي "آسار ليندباك" أنه عبارة عن مجموعة من آليات ومؤسسات لصنع القرار وتنفيذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والدخل والاستهلاك في نطاق منطقة جغرافية معينة . أما "فريدريك برايز" فيرى أنه يشمل جميع المؤسسات، والمنظمات، والقوانين والمعتقدات والقيم والمحرمات، أي أنماط السلوك الناتجة التي تؤثر مباشرة أو عن طريق غير مباشرة على السلوك الاقتصادي والنتائج[1] .

كما لابد من التفريق بين مفهوم النظام الاقتصادي ومفهوم التنظيم الاقتصادي، فالنظام الاقتصادي كما سلف الذكر هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين في الزمان والمكان، أما التنظيم الاقتصادي فهو وسيلة يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية المختلفة، وتختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي إلى آخر.

[1] عويسي أمين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 27، 28

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي الرأسمالي.

يتطرق هذا المبحث إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي شهد انتشارا واسعا في العالم، انطلاقا من تحديد مفهوم الرأسمالية كفكرة، ثم مفهوم النظام الرأسمالي، وكذلك التطرق إلى مبادئ وأسس هذا النظام مع تحديد مميزاته وعيوبه.

أولا: مفهوم الرأسمالية والنظام الرأسمالي:

1- مفهوم الرأسمالية:

إن مصطلح "الرأسمالية" الذي شاع تداوله في السنوات الأخيرة، سواء في الأحاديث العامة أو في الكتابات التاريخية، قد استخدم بصورة متنوعة، حتى أنه لا يوجد اتفاق عام على مدلول هذا المصطلح، والجدير بنا أن نلاحظ أن النظرية الاقتصادية التي أرست دعائمها المدارس التقليدية لم تستخدم هذا المصطلح إلا فيما ندر ، كما أن هناك مدرسة فكرية تضم بين أتباعها عدداً من الاقتصاديين والمؤرخين ترفض الاعتراف بأن الرأسمالية كمصطلح يعبر عن نظام اقتصادي معين يمكن أن يكون ذا مدلول دقيق . ويرجع ذلك إلى أن مفاهيم النظرية الاقتصادية قد صيغت – كالعادة– بشكل مجرد بعيد تماما عن العوامل التاريخية النسبية التي لا يمكن تعريف الرأسمالية إلا من خلالها وحدها.

ويصف "إيرل هاملتون" مؤرخ ثورة الأسعار في القرن السادس عشر الرأسمالية بأنها: (النظام الذي تستخدم فيه الثروة غير العقارية بهدف محدد هو اجتناء الدخل) بينما يعتبر "بيرن" المصطلح ينطبق على كل استخدام "مربح" للنقود، ويعلن أن مصادر العصور الوسطى تحدد وجود الرأسمالية في القرن الثاني عشر مجالا للشك، وعندما

تقترن هذه الفكرة القائلة بأن الرأسمالية نظام تجارى - يرمى إلى الإنتاج من أجل السوق– فإننا نجد أنفسنا أمام التعريف الذي استخدمه الأستاذ "نوسبوم" ، الذي ذهب إلى أن الرأسمالية (نظام للتبادل الاقتصادي.. الهدف الأساسي من النشاط الاقتصادي فيه تحقيق الربح بلا حدود)، ويضيف إلى هذا التعريف سمة ثانية هي أن النظام يتميز بالتناقض الكبير بين السكان "الملاك والعمال المعدمين"[1].

تعرف الرأسمالية في اللغة الإنجليزية بمصطلح (Capitalism) ، وهي من الأنظمة الاقتصادية العالمية، والتي تعتمد على فكرة الملكية الخاصة لكافة العناصر الإنتاجية، مما يساهم في تحقيق الأرباح المالية، وتعرف الرأسمالية أيضا بأنها النظام الاقتصادي والسياسي الذي يتحكم في كافة مكونات اقتصاد دولة ما.

والمقصود برأس المال هو الأموال التي تخصص لاستخدام محدد، فيمكن تخزين الأموال تحسبا لأيام العسرة، أو يمكن إنفاقها في المتجر، وفي كلتا الحالتين هي أموال، لكنها لا تصبح رأس مال إلا عندما يستثمرها شخص ما في مشروع على أمل الحصول على مردود جيد من وراء جهده في ذلك، ببساطة، يصبح رأس المال رأس مال حينما يستغله شخص ما لكسب مزيد من المال، عادة من خلال إنتاج أو تصنيع شيء ما، ويمكننا أن نستخدم مصطلح "الرأسمالية" عندما تكون الهيمنة لضرورات الاستثمارات الخاصة واستراتيجياتها، مثلما حدث أولا في إنجلترا وهولندا، ثم في أوروبا الغربية، ولاحقًا في المستعمرات الأمريكية. بعد ذلك انتقلت الرأسمالية خارج هذه المناطق نحو أوروبا

[1] Maurice Dobb, **Studies in the Development of Capitalism.** London: Routledge & Kegan Paul, 1975, p 17

الشرقية واليابان، وفي الوقت الراهن لا تزال الممارسات الرأسمالية تهيمن على معظم أنحاء العالم[1].

2- مفهوم النظام الرأسمالي:

النظام الاقتصادي الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق[2]، فهو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية، والمحافظة عليها، متوسعا في مفهوم الحرية.

ويعرف أيضا بأنه: (نظام اقتصادي يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أو تأجيرها من قبل الأفراد قصد تشغيلها لحسابهم الخاص، وذلك في ظل الحرية الاقتصادية بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن)[3].

وبمفهوم أخر هو نظام اجتماعي يسمح لكل فرد من أفراد المجتمع أن يسعى وراء مصلحته الخاصة محاولا الحصول على أكبر دخل, بمعنى أن الفرد في النظام الرأسمالي حر في اختيار نوع النشاط الذي يمارسه و حر في اختيار ما يستثمره و ما يستهلكه, و تؤمن الرأسمالية بأن ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج هي أكبر حافز على بذل أقصى جهد في سبيل إنتاج الثروة التي تنعكس آثارها على كل أفراد المجتمع.

ويعتبر آدم سميث من أهم رواد فكرة هذا النظام ، حيث تعتبر آلية السوق هي البديل الأمثل لدور الدولة في العملية الاقتصادية، والمقصود بذلك خضوع الاقتصاد لقانون

---

[1] جويس أبلبي، **الرأسمالية : ثورة لا تهدأ** (ترجمة: رحاب صلاح الدين). مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2014، ص ص 14، 15

[2] أشرف محمد دوابه، **الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهاج**. القاهرة: دار السلام، ط1، 2010، ص35.

[3] عبد العزيز هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**. بيروت: دار النهضة، 1980، ص 113

العرض والطلب، أما الدولة فيقتصر دورها فقط على حماية وحراسة النشاط الاقتصادي قصد استمراره.

ثانيا: أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على مجموعة من المبادئ والأسس نذكرها فيما يلي:

1- الملكية الفردية:

يقوم النظام الرأسمالي على احترام حق الملكية الخاصة، فالفرد له مطلق الحرية في تكوين الثروة والتصرف فيها طالما لا يتعارض ذلك مع القوانين السائدة.

والملكية الفردية تدفع الإنسان إلى حفظ الثروة، وعدم تبديدها، أو الإسراف فيها، (فأرضه لا يغفل عن تخصيبها حتى لا تبور، وآلته لا يكل عن صيانتها حتى لا تتلف، ومبانيه لا ينتظر عليها الخلل حتى لا تهدم، وهذا ينمي الثروة العامة، ويحافظ عليها، ويخفض من التكاليف الاجتماعية الناشئة عن التسيب والإهمال الذي يظهر في الملكية العامة)[1].

2- **الحرية الاقتصادية:**

في النظام الرأسمالي أو السوق الحر يترك أمر الإنتاج والبيع والشراء للمستهلك والمنتج دون أي تدخل من الدولة في تحديد خطوط الإنتاج والبيع، وعدم تدخلها كذلك في تحديد أسعار السلع أو أنواعها، وينحصر دورها فقط في الرقابة للتأكد من التزام الجميع بالقواعد القانونية العامة أهمها استمرار المنافسة فيما بين المنتجين، كذلك ينحصر دور الدولة في إنتاج سلع معينة محرمة، وإلزام شروط محددة في السلع المنتجة مثل منع إنتاج وبيع المخدرات، وشروط السلامة في السيارات وغيرها.

[1] يوسف كمال، **الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة**. القاهرة: دار الوفاء، ط1، 1407هـ، ص 31

3- المنافسة[1]:

تعتبر المنافسة من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعد من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين، والنتيجة هي اتجاه الأسعار للانخفاض، وخروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة، ولا يتبقى في السوق إلا الأكفاء، ومن ثم يؤدي ذلك إلى الاستخدام الأفضل للموارد، ومن ثم التخصيص الكفء للموارد.

ومن ناحية أخرى توجد المنافسة على مستوى المستهلكين الذين يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بحيث يخرج المستهلكون الذين لا تمثل لهم السلع ضرورة قصوى، أو الذين لا تتناسب المنفعة التي يحصلون عليها من السلعة مع ثمن السلعة، ولا يتبقى في السوق إلا الذين تكون حاجتهم للسلعة أكبر.

4- زيادة الربح:

في ظل النظام الرأسمالي يسعى القطاع الخاص إلى تعظيم أرباحه من خلال مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي نجد المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وحين يحدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية، فإن كل الموارد الاقتصادية تكون قد استخدمت، ونظمت، بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة، وبالتالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارده.

وهكذا نجد أن الربح في النظام الرأسمالي ليس مجرد عائد يحصل عليه المنظمون فحسب، ولكنه يعتبر أيضا أحد العناصر الأساسية المسيرة للنظام الاقتصادي، وتعمل

[1] المرجع السابق، ص 32

دائما على تنميته، حيث أن أي زيادة من الأرباح يعني في النهاية مزيدا من الإنتاج.

ثالثا: تقييم النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من المبادئ والأسس كما ذكرنا، وتطبيق هذه المبادئ والأسس على أرض الواقع يخلف جوانب إيجابية وأخرى سلبية نذكرها فيما يلي:

1- مميزات النظام الرأسمالي:

– يقوم النظام الرأسمالي على احترام حق الملكية الخاصة، فالفرد له مطلق الحرية في تكوين الثورة والتصرف فيها طالما لا يتعارض ذلك مع القوانين السائدة.

– يقوم النظام الرأسمالي على الحرية الاقتصادية، وهذا الأمر هو نتاج طبيعي لاحترام الملكية الخاصة، فيجب ترك الأفراد أحرارا لتحقيق مصالحهم الشخصية، فهم يختارون حرفتهم أو نشاطهم، ولهم حرية التملك وحرية العمل.

– المنافسة من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل الَّتي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين، والنتيجة هي اتجاه الأسعار للانخفاض، وخروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة.

2- عيوب النظام الرأسمالي:

– **الاحتكار:** يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، ومن مساوئ الاحتكار أن

المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها, وتحقيق أرباحه الاحتكارية, ورغم أن في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلاتهم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية.

وهكذا يؤدي الاحتكار إلى استغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال، ويؤدي أيضا إلى سوء استغلال للموارد، مما جعل كثير من الحكومات الرأسمالية تتدخل لمنع الاحتكار من خلال إصدار تشريعات وسن قوانين لمنع الاحتكار، والتقييد من سلطاته لصالح المستهلك.

- **سوء توزيع الثروة:** يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم منها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، ونظرا لندرة عناصر الإنتاج مقارنة بعدد السكان في كل دولة فإنه من الطبيعي أن تتركز عناصر الإنتاج في يد فئة قليلة من المجتمع والباقي ينتمي للطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج فإنهم يحصلون على دخلهم من الجهد الذي يبذلونه، ومن الطبيعي أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، وتظل الطبقة العاملة تعاني في مستوى معيشي منخفض[1].

- **الحرية الوهمية:** أن الحريات التي يكلفها النظام الرأسمالي حريات شكلية وليست حقيقية نتيجة لسوء توزيع الدخول وما يؤدى إليه من تفاوت الفرص، فحرية العمل غير مكفولة للجميع من الناحية الفعلية حيث يتمتع أبناء الأغنياء بفرص أفضل من أبناء الفقراء في الحصول على المؤهلات العلمية وشغل المراكز الوظيفية العالية وإقامة

[1] علي الأنصاري، **الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية**. الكويت: جامعة الكويت، 2008 ، ص 23

المشروعات لحسابهم. كما أن حرية الاستهلاك حرية وهمية حيث لا يستطيع الفقراء الحصول على السلع التي يمكن أن يحصل عليها الأغنياء[1].

– **عجز آلية السوق**: وهي التي يعمل بموجبها النظام الاقتصادي الرأسمالي عن توجيه الموارد نحو المجالات الأكثر أهمية ونفعا لأفراد المجتمع، والتي يمكن أن تتمثل في المجالات التي تلبي احتياجاتهم الأساسية و بالذات ما هو ضروري منه لعيش الفرد وبقاءه واستمرار وجوده في الحياة، وبما يتيح له استمرار ممارسته لعمله وقيامه بنشاطاته حيث أن الموارد تتجه وفقا لهذه الآلية نحو المجالات التي تحقق اكبر ربح ممكن وهذه المجالات التي تتجه الموارد نحو الاستخدام فيها قد لا تكون بالضرورة المجالات الأكثر أهمية وضرورة إذ قد تتجه إلى مجالات غير ضرورية أو كمالية أو حتى لما هو ضار منها كما هو الحال في إنتاج التبغ و المشروبات الكحولية وغيرها لمجرد أنها تحقق ربحا أكبر باعتباره الهدف الأساسي للقيام بالإنتاج من قبل المشروع الخاص كما أن الموارد قد لا تتجه وفقا لآلية السوق نحو المجالات الأكثر أهمية وضرورية لتطوير المجتمع.

– **الأزمات الاقتصادية:** وهي الأزمات التي تعرض ويتعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي في عمله وفي ممارسة نشاطاته الاقتصادية والتي ترتبط بعجزه عن تحقيق الاستخدام الكامل للموارد، وبالذات في ظل الأسواق ذات الطبيعة الاحتكارية التي تسود فيه والتي يكون الإنتاج فيها أقل ودرجة استخدام الموارد أدنى قياسا بما يمكن أن يتحقق من إنتاج ومن استخدام للموارد في السوق التامة.

[1] مختار عبد الحكيم طلبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 53

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الاشتراكي.

يعالج هذا المبحث النظام الاقتصادي الاشتراكي، أهم الأنظمة الاقتصادية بعد النظام الاقتصادي الرأسمالي، انطلاقا من تحديد مفهوم الاشتراكية والنظام الاشتراكي، ثم تحديد أسس ومبادئ هذا النظام وكذا مميزاته وعيوبه.

أولا: مفهوم الاشتراكية والنظام الاشتراكي.

1- مفهوم الاشتراكية:

وهي نظام يقضى بإلغاء الملكية الفردية بمعنى أنه لا يجوز للفرد أن يمتلك أرضا أو معملا أو منجما أو أي ثروة تحتاج في استغلالها إلى عامل أو عمال، وعليه يجوز للفرد أن يمتلك أدوات بيته وملابسه وأمواله طالما كان لا يستغلها بواسطة عمال. بل ربما سمح له بامتلاك مسكنه أيضا لأن هذا الملك لا يضر الآخرين. وغرض الاشتراكية مجرد إيجاد الحرية الاقتصادية حتى تتساوى الفرصة بين الناس في الإثراء فيلغى مبدأ الإرث، لأن وجوده ينافى هذه الحرية الاقتصادية التي تتطلب أن يولد الناس متساوين لا يمتاز أحدهم على الآخر بغير مميزاته الطبيعية.

ثم أن الاشتراكية تعترف بهذه المميزات الطبيعية للفرد، فمن كان قوي الجسم واستطاع أن يشتغل أكثر من غيره كوفئ بنسبة شغله، أي بجهده المبذول، ومن كان قوي العقل قادرا على الاستنباط جاز له احتكار اكتشافاته أو اختراعاته إلى مدة محدودة والامتياز على غيره بذلك[1].

[1] سلامة موسى، **الاشتراكية**. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص 17

والاشتراكية هي نظام اجتماعي واقتصادي، يتميز بالملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، والإدارة المشتركة والمتعاونة للاقتصاد، بالإضافة إلى أنها نظرية، وحركة سياسية، تهدف إلى إقامة هذا النظام.

2- مفهوم النظام الاشتراكي:

النظام الاشتراكي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي[1]، وقد تم تطبيق الفكر الاشتراكي من خلال تبني الثورة البلشفية في العام 1917 للاشتراكية الماركسية أو العلمية، وإقامة أول دولة اشتراكية ماركسية في جمهورية الاتحاد السوفييتي.

ويقوم النظام الاشتراكي أساسا على الفكر الاقتصادي والاجتماعي لكارل ماركس الذي كان يتنبأ بنهاية الرأسمالية وقيام الاشتراكية بديلا لها لعدة اعتبارات فلسفية تاريخية، على اعتبار أن الاشتراكية تشارك جميع أفراد المجتمع في خلق الثروة وتوزيعها من خلال تملكهم الجماعي لوسائل الإنتاج[2].

وهو نظام متكامل اقتصاديا اجتماعيا وسياسيا يهدف إلى تحقيق العدالة في المجتمع وتوفير فرص العمل لأفراده من دون أي استغلال، كما أن كارل ماركس هدف من خلال فكرة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إلى مواجهة جشع أصحاب رؤوس الأموال في الغرب أثناء الثورة الصناعية وتحكمهم في العمال[3].

---

[1] أشرف محمد دوابه، **مرجع سبق ذكره**، ص 46

[2] فيصل بوطيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 51

[3] ق.أفانا سييف، **أسس الفلسفة الماركسية** (ترجمة: عبد الرزاق الصيافي). بيروت: دار الفارابي، ط3 ، 1978، 79

ثانيا: أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على مجموعة من الأسس والمبادئ نذكرها فيما يلي:

1- الملكية العامة لوسائل الإنتاج:

وذلك من خلال إشراك جميع أفراد الشعب في ملكية وسائل الإنتاج، وتقوم الدولة بعد ذلك بإدارة النشاط الاقتصادي، فهي التي تقرر توزيع الأرض على مجالات الاستخدام المختلفة، وهي التي تحدد كمية الموارد الموجهة لإنتاج السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

ومن أهم مميزات هذا النظام تفضيل المصلحة الجماعية عن المصلحة الفردية، وهو بذلك يعارض الليبرالية التي تؤمن بالحرية الفردية وبعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالدولة في النظام الاشتراكي هي التي توجه النشاط الاقتصادي لصالح المجتمع، وهي المصحح للآثار الاجتماعية وأنانية السلوك الفردي[1].

2- التخطيط المركزي:

الاقتصاد في النظام الاشتراكي لا تحركه قوانين العرض والطلب كما هو الحال بالنسبة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، وبدلا من ذلك يخطط لجميع الأنشطة الاقتصادية، وهي الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، وتنسق تلك الأنشطة من قبل

[1] زينب حسين عوض، **مبادئ علم الاقتصاد**. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998ص ص 161، 169

سلطة تخطيط مركزية، وعادة ما تتولى الحكومة هذه المهمة، وبهذا يعتمد الاشتراكيون على التخطيط المركزي لتوزيع الثروة بدلا من الاعتماد على قوى السوق[1].

تعتمد الدولة على جهاز التخطيط، أو الهيئة، أو اللجنة العليا للتخطيط لوضع خطة وطنية قومية شاملة تحدد الأهداف القومية المراد تحقيقها، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، وإخطار جميع الوحدات الإنتاجية في الدول بهذه الخطة التي تمثل برنامج العمل للوحدات الإنتاجية في المرحلة المقبلة، ممثلا في فترة الخطة المركزية التي عادة ما تكون خمس سنوات.

3- العدالة الاجتماعية:

يتم ذلك تحديدا من خلال تحقيق العدالة في توزيع الدخل عن طريق التحكم في مصادر اكتساب الدخل، أي من خلال إلغاء مصادر الكسب التي تتولد نتيجة الملكية الخاصة، في النظام الاشتراكي لا تمثل الملكية مصدر للدخل لأن الملكية جماعية، وهو ما يضمن القضاء على التفاوت في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع[2].

كما يوزع الناتج الاجتماعي على أساس أن لكل فرد نصيب حسب مساهمته، أي أن للكل نصيب حسب مساهمته، فالعمل هو مصدر القيمة لكن يضاف إلى ذلك لكل حسب حاجته، أي بغض النظر عن المساهمة هناك الحاجة الضرورية للمجتمع منها على سبيل المثال: الصحة والتعليم، التأمين، المواصلات...

---

[1]Anastasia Belyh, **Socialism: Characteristics, Pros, Cons, Examples and Types**, September 25, 2019.

In: https://www.cleverism.com/socialism-characteristics-pros-cons-examples-and-types/

تاريخ زيارة الموقع: 20222/05/22

[2] فيصل بوطيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 53

4- قيادة الدولة من طرف حزب الطبقة العاملة (البروليتاريا):

غالبا ما تقوم السلطة في البلدان الاشتراكية على أساس الحزب الحاكم الواحد الذي يمثل الطبقة الرئيسة في المجتمع، وهي طبقة العمال والفلاحين والذي يقود البلد وفق إيديولوجيته ويكون هو مصدر جميع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسير الدولة وفق منهجه، وهي بذلك أنظمة لا تعتمد الصيغ الديمقراطية الغربية في تداول الحكم، بل تتبع نظاما خاصا في إدارة الاقتصاد المخطط، ويطلق عليه نظام المركزية الديمقراطية .

من هنا يظهر الاختلاف في خصائص الاشتراكية عن خصائص الرأسمالية، وهي كما يتضح على النقيض من الخصائص الرأسمالية من حيث الشكل والهدف والنظام، ويعني أن المؤسسات تحقق أهدافها بطرق مختلفة تماما الواحدة عن الأخرى، ولكن النظامين لهم هدف واحد وهو بذل المزيد من الجهد العلمي والعملي للوصول إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية[1]، بطريقة زيادة الفائض الاقتصادي واستخدامه في الاستثمار ومجالات البناء والتطوير، وضرورة الاهتمام ومواكبة التطور في لمجالات العلمية والعملية مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم الهدر والترشيد في الاستخدام، وعليه فإن الرئيسية للنظام الاشتراكي هي ملكية وسائل الإنتاج، والتخطيط المركزي لكل مجالات النشاط الاقتصادي، إشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات .

[1] يحي غني النجار، **الضرورة والركائز الأساسية للانتقال من الأسلوب التلقائي إلى الأسلوب المخطط للنمو** ، مجلة الاقتصادي، العدد الأول، السنة العشرون، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد ، مارس 1979، ص22 .

ثالثا: تقييم النظام الاقتصادي الاشتراكي:

1- مميزات النظام الاقتصادي الاشتراكي:

للنظام الاقتصادي الاشتراكي مجموعة من المميزات والإيجابيات تظهر من خلال المبادئ والأسس التي يقوم عليها، نذكر أهمها فيما يلي:

- القضاء على الاختلاف الطبقي وتحقق المساواة الفعلية بين أفراد المجتمع .

- تؤكد على توزيع الأرباح كاملة على أفراد المجتمع، وبالتالي ارتفاع مستوى معيشة أفرادها .

- سيادة القانون في المجتمع من خلال تعظيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

- يعمل النظام الاشتراكي من خلال وجود جهاز تخطيط مركزي، يضع الخطط القومية المحكمة ويحدد الأهداف التي يجب تحقيقها في فترة معينة والتي تتضمن الرقي بالمجتمع والوصول إلى حالة الاكتفاء بالنسبة للأفراد وذلك عن طريق توفير فرص العمل والسلع والخدمات، والعمل على التخلص من مشاكل الفقر والبطالة قدر المستطاع.

2- عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

- **انخفاض إنتاجية العمال:**[1] فالعامل عندما لا يجد نظاما فعلا للحوافز، فكل عامل يتسلم أجرا محددا بغض النظر عن إنتاجيته، وفقا لقاعدة: "من كل فرد حسب قدرته، ولكل حسب حاجته."

- **البيروقراطية والتعقيدات المكتبية:** تعمقت البيروقراطية والتعقيدات المكتبية وذلك بسبب تحديد كمية الإنتاج ونوعيته، واختيار بعض الطرق وأساليب الإنتاج المختلفة

[1] أشرف محمد دوابه، **مرجع سبق ذكره**، ص 50

وغيرها الكثير، وجميعها قرارات تتخذ من لجنة مختصة بالتخطيط المركزي وبالتالي فهي عملية تتطلب عددا كبيرا جدا من الموظفين الذين يجمعون البيانات والإحصاءات وتبويبها وتحليلها.

- **انعدام الحرية الفردية:** فقد الفرد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفي التملك، وفي اختيار السلع والخدمات التي يستهلكها وأصبحت كل هذه الأشياء تقرر من قبل الجهاز المركزي للتخطيط.

كما وقد اعتبر فشل النظام الاشتراكي في القضاء على الاستغلال والفساد والتخلص منه عيب النظام الأكبر والأعظم، بالإضافة إلى عدم قدرته على تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية والتوزيع العادل في الثروات و وسائل المعيشة، و قد كان هذا السبب الرئيسي في أخذ ما يوجد من الفائض الرأسمالي و وضعه في خزينة النظام الاشتراكي.

المبحث الرابع: النظام الاقتصادي الإسلامي:

النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام له ذاتيته المميزة والتي تختلف في كثير من الجوانب عن النظم الاقتصادية الوضعية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية فهو نظام يقوم على أسس مستنبطة من شرعية الله، ولذلك فهو نظام دائم لأن مصدره هو الله تعالى أما الأنظمة الاقتصادية سابقة الذكر فهي تقوم على أسس من وضع البشر .

أولا: مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي:

يتناول الدين معتقدات الناس وسلوكاتهم، والنشاط الاقتصادي هو جانب من السلوك البشري، وبالتالي يتأثر بهذه المعتقدات، فحينما يكون هناك نظام اقتصادي قائم على مبادئ دينية فذلك ليس بالأمر الغريب، كما يتم تقييم أي نظام اقتصادي على أساس مدى توافق فلسفته الاقتصادية ومبادئه وأساليب عمله مع الفطرة الإنسانية من جهة، ومدى كفاءته في تحقيق أولوياته التي يضعها نصب عينيه من جهة ثانية[1].

تحدد الإرشادات التي أخذها النظام الاقتصادي الإسلامي من العقيدة الإسلامية التي تحدد السلوك الاقتصادي للفرد فيما يتعلق بالإنفاق والادخار، قال تعالى : ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تَبسُطها كل البسط فتقعد ملومًا محسورًا﴾ (سورة الإسراء، الآية: 29).

ويختلف تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي بحسب الجانب الذي نظر إليه المعرف، فقد يعرفه بالنظر إلى أصوله التي يقوم عليها ومن ذلك تعريفه بأنه : مجموعة الأصول الاقتصادية العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي

1 منذر قحف، **الاقتصاد الإسلامي علما ونظاما**. دمشق: دار الفكر، 1999، ص 13

نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر، وقد يعرف بحسب غايته وهدفه ومن ذلك تعريفه بأنه : العلم الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام ومبادئه[1].

وعليه يمكن القول إن النظام الاقتصادي الإسلامي ينطلق من مبادئ أساسية منبثقة من القرآن الكريم والسنة النبوية، ويترك جميع التفاصيل للمجتمع ليقرر ما يراه مناسبا طبقا للظروف المتغيرة مع مرور الوقت[2].

كما أن ما يميز النظام الاقتصادي الإسلامي من حيث الهدف هو تجاوز الأهداف المادية إلى الأهداف الروحية، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يهدف إلى إشباع الحاجات المادية والروحية للإنسان في إطار من الأخلاق والقيم السلوكية الحسنة التي تحقق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع. وبما أنه نظام أخلاقي فهو أيضًا نظام عالمي يخاطب الفطرة الإنسانية ولا يقتصر على المسلمين فقط .

[1] **النظام الاقتصادي في الإسلام**، المجلد 1 ، جامع الكتب الإسلامية ، ص 13

https://ketabonline.com/ar/books/91806/read?page=9&part=1#p-91806-9-2

تاريخ زيارة الموقع: 2022/10/25

[2] منذر قحف، **مرجع سبق ذكره**، ص 16

ثانيا:أسس ومبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي:

للنظام الاقتصادي في الإسلام مجموعة من الأسس والمبادئ نذكرها فيما يلي:

1- مبدأ الملكية المزدوجة:

وهي الملكية الخاصة والملكية العامة والأخذ بهما جميعا يسمى الملكية المزدوجة، والاقتصاد الإسلامي يقوم على تلك الملكيتين كأصل وليس كاستثناء مؤقت، فهو يقر الملكية الفردية ويقر الملكية الجماعية، ويجعل لكل منهما المجال الواسع الذي تعمل فيه، ويعود ذلك إلى أن الاقتصاد الإسلامي يحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، ويعترف بهاتين المصلحتين طالما لا يوجد تعارض بينهما، أو كان التوفيق بينهما ممكنا، أما في حال تعارض المصلحتين وتعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة عن مصلحة الفرد[1].

2- مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة:

الحرية الفردية الاقتصادية في الإسلام أمر مشروع، حيث أن للمسلم حرية التملك والتصرف بمشاريعه الخاصة وممارسة نشاطاته التجارية والمالية ضمن الضوابط الشرعية المحددة في القرآن والسنة دون أن يؤذي الآخرين. وبالتالي فإن هذه الحرية منضبطة بحدود الاستخلاف، وما يخلفه من رقابة مزدوجة قوامها الفرد والجماعة، فالرقابة الذاتية للضمير في النفس البشرية المرتبطة بالآخرة تحرك السلوك الاقتصادي في

[1] عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**. الرياض: مؤسسة الجريسي للنشر والتوزيع، ط11، 1430هـ، ص 26

دائرة الحلال وتجنبه الحرام، كما أن الدور الرقابي للدولة في ضبط الحرية الاقتصادية بضوابط الشرع يساهم في جلب المصالح ودرء المفاسد[1].

ويختلف موقف الإسلام من الحرية الاقتصادية مقارنة بالنظم الاقتصادية الوضعية، فبينما يمارس الأفراد حريات غير محدودة في ظل الاقتصاد الرأسمالي، وبينما يصادر الاقتصاد الاشتراكي حريات الجميع، يقف الإسلام موقفه الذي يتفق مع طبيعته العامة فيسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق من القيم والمثل التي تهذب الحرية وتصقلها وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها .

3- مبدأ العدالة الاجتماعية:

تعتبر العدالة الاجتماعية أساسا من أسس الاقتصاد الإسلامي لأن الإسلام ينظر إلى المجتمع على أنه كيان إنساني متواصل ومتراحم، وأن الأسرة ترتبط بالمودة والمواصلة، والجماعات تتعاون فيما بينها على الخير والنفع، فالقوي ينصر الضعيف، والعالم يعلم الجاهل، وإن اختلفت الألوان والأجناس واللغات، لأن ذلك لا يقتضي التفاوت في معنى الإنسانية وحقوقها، بل الجميع سواء في الإسلام[2] .

بالتالي لا يوجد حتى الآن نظام جسد مبدأ العدالة الاجتماعية وحدد مفهومه دون التقليل من قيمة الفرد كما حدده وجسده النظام الإسلامي، حيث حدد على الدولة ضمان معيشة أفراد المجتمع الإسلامي ضمانا كاملا بتوفير وسائل العمل للقادر وبكفالة غير القادر.

---

[1] أشرف محمد دوابه، **مرجع سبق ذكره**، ص 61

[2] إبراهيم فاضل الدبو، **الاقتصاد الإسلامي: دراسة وتطبيق**. الأردن: دار المناهج، ط1 ، 2008، ص 24

ثالثا: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي:

1- الاستخلاف:

إن الإسلام يقيم نظامه الاقتصادي ونظام الحياة كلها على تصور معين يمثل الحق الواقع في هذا الوجود، يقيمه على أساس أن الله سبحانه هو خالق هذا الكون فهو خالق هذه الأرض، وهو خالق هذا الإنسان، وهو الذي وهب كل موجود وجوده، وأن الله سبحانه هو مالك كل موجود، وبما أنه هو موجده فقد استخلف الجنس الإنساني في هذه الأرض ومكنه مما ادخر له فيها من أرزاق وأقوات ومن قول وطاقات على صد منه وشرط، ولم يترك له هذا الملك العريض فوضى يصنع فيه ما شاء كيف شاء، وإنما استخلفه فيه في إطار من الحدود الواضحة ... استخلفه فيه على شرط أن يقوم في الخلافة وفق منهج الله وحسب شريعته، فما وقع منه من عقود وأعمال ومعاملات وأخلاق وعبادات وفق التعاقد فهو صحيح نافذ، وما وقع منه مخالفا لشروط التعاقد فهو باطل موقوف[1].

2- النظام الاقتصادي الإسلامي جزء من نظام الإسلام:

إذا كانت الأنظمة الاقتصادية الوضعية قد انفصلت تماما عن الدين والقيم الأخلاقية الإنسانية باعتبارها أنظمة بشرية المصدر، فإن أهم ما يميز نظام الاقتصاد الإسلامي هو ارتباطه التام بدين الإسلام عقيدة وشريعة، الأمر الذي يجعل للنشاط الاقتصادي في الإسلام - على خلاف النشاط الاقتصادي في النظم الوضعية - طابعا تعبديا وهدفا ساميا، ويجعل الرقابة عليه رقابة ذاتية في المقام الأول.

فالمسلم إذا خلصت نيته وحسن مقصده في نشاطه الاقتصادي عملا وإنتاجا واستهلاكا فهو في عبادة بمفهومها العام، لأن العبادة في الإسلام لا تقتصر على الشعائر

[1] محمد إبراهيم برناوي، **خصائص ومقومات الاقتصاد الإسلامي**. المدينة المنورة: مجلة الجامعة الإسلامية، 1401هـ، ص ص 209، 210

التعبدية المعروفة كالصلاة والصيام بل تشمل (كل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة).

ولا ريب أن هذا الطابع التعبدي بحد ذاته حافز قوي على العمل والإنتاج، الأمر الذي يسهم في زيادة عرض العمل في الاقتصاد الإسلامي، ومن ثم زيادة الإنتاج من السلع والخدمات، دون التأثر وبشكل كبير بتقلبات الأجور المالية، ما دام المسلم يعمل ابتغاء ثواب الدنيا –العائد المادي- وثواب الآخرة، وهذا يسهم في النهاية في القضاء على البطالة الاختيارية، وفي كبح جماح التضخم، الذي يسود الاقتصاديات المعاصرة[1].

3- التكامل والشمول:

يرتبط الاقتصاد الإسلامي بكافة نظمه الدينية والاجتماعية والسياسية فيما بينها، بحيث تتكامل هذه النظم الثلاثة لتقدم حلولا شاملة للفرد والمجتمع في هذا السياق يتصل النظام الاقتصادي الإسلامي بالعقيدة الإسلامية التي ترتكز على أن الله عز وجل مالك الملك وله الحكم. كما يتصل الاقتصاد الإسلامي بالعبادات فيفرض الزكاة لرعاية الفقراء والمساكين وإعطائهم حقوقهم من مال الأغنياء، ويرتبط الاقتصاد الإسلامي بنظام المعاملات المالية إذ أنه حفظ المال بوسائل عديدة وربط عملية التنمية الاقتصادية بالإنتاج الحقيقي الذي فيه نفع للفرد وللمجتمع[2].

4- خاصية الأخلاق:

[1] **النظام الاقتصادي في الإسلام**، المجلد1، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 71، 72

[2] ناصر مراد، **مبادئ ومنهج الاقتصاد الإسلامي** – الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل .جامعة غرداية – الجزائر. 24 – 23فيفري 2011، ص 4

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03/

تاريخ زيارة الموقع: 2022/11/13

النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام أخلاقي بامتياز أكد على جملة من الأخلاق في تعامل الإنسان وتجارته وأعماله، فالتاجر المسلم لا يبيع أخيه، ولا يرابي، ولا يحتكر، ولا يرشي، ولا يأكل أموال الناس بالباطل، ويبتعد عن التغرير أو إيقاع الناس في الغبن، وهو تاجر صادق أمين لا يغش في تجارته و لا يدلس.

5- الواقعية:

النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام واقعي يدرك رغبات الإنسان الخاصة في التملك، ويدرك كذلك قدرات البشر فلا يكلف أحدا فوق طاقته، كما يدرك أهمية اشتراك المجتمع بعموم أفراده في ملكية عدد من الموارد مثل الماء وكنوز الأرض التي لا يتصور وجودها في يد واحدة قد تحتكرها فيتضرر المجتمع لذلك.

رابعا: الاقتصاد عند المفكر الإسلامي مالك بن نبي:

1- حياة المفكر مالك بن نبي:

ولد بن نبي في اليوم الأول من نوفمبر، عام 1905م، في مدينة قسنطينة بالجزائر، وكان الابن الوحيد لوالدين معسورين، وأخا لثلاث شقيقات،عاش منذ سن مبكرة مع خال أمه وزوجته العاقرين الذين تبنياه، كان والد مالك خريج المدرسة الرسمية التي كانت تدرس باللغتين، العربية والفرنسية وإليه يعود الفضل في تشجيع ابنه على الدراسة في فرنسا، وتزويده بالمال لعدة سنوات رغم ظروفه الصعبة، عندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى كان مالك قد بلغ التاسعة من عمره، وقد عانت أسرته وأهل بلده من صعوبة الحياة، وفي المرحلة الابتدائية يذكر ابن نبي أن نجاحه فيها لم يسلم من التمييز العنصري، فمع أنه حصل على أعلى الدرجات طوال السنوات الأخيرة من دراسته الابتدائية، فإنه لم يمنح الأولوية التي يستحقها على طالب فصله، بل منحت لزميله الفرنسي[1].

كانت لمالك بن نبي تجربة فاشلة فعاد مجددا إلى مسقط رأسه، وبعد العودة تبدأ تجارب جديدة في الاهتداء إلى عمل، كان أهمها، عمله في محكمة آفلو حيث وصلها في مارس 1927م، احتك أثناء هذه الفترة بالفئات البسيطة من الشعب فبدأ عقله يتفتح على حالة بلاده، وقد استقال من منصبه القضائي فيما بعد سنة 1928 إثر نزاع مع كاتب فرنسي لدى المحكمة المدنية.

[1] فوزية بريون، **مالك بن نبي عصره وحياته ونظريته في الحضارة**. دمشق: دار الفكر، 2010، ص ص 104، 105

أعاد الكرة سنة 1930م بالسفر لفرنسا ولكن هذه كانت رحلة علمية، كان يرغب في الالتحاق بمعهد الدراسات الشرقية لكنه لم يستطع، التحق بمدرسة (اللاسلكي) للتخرج كمساعد مهندس كهربائي.

انغمس مالك بن نبي في الدراسة وفي الحياة الفكرية، واختار الإقامة في فرنسا وتزوج من فرنسية ثم شرع يؤلف الكتب في قضايا العالم الإسلامي، فأصدر كتابه الظاهرة القرآنية في سنة 1946 ثم شروط النهضة في 1948 باللغة الفرنسية وقد ترجم إلى العربية عام، الذي طرح فيه مفهوم القابلية للاستعمار ووجهة العالم الإسلامي1954 ، أما كتابه مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي فيعتبر من أهم ما كتب بالعربية في القرن العشرين.

انتقل إلى القاهرة بعد إعلان الثورة الجزائرية سنة 1954، فكتب فكرة الإفريقية الآسيوية 1956 وعين مستشارا لمنظمة التعاون الإسلامي .

طور مالك بن نبي معرفته باللغة العربية حيث راجع كل كتبه المترجمة للغة العربية وشرع بالكتابة بالعربية وإلقاء المحاضرات بالعربية وزار كل من سوريا ولبنان لإلقاء محاضرات هناك، ثم عاد في 1963 للجزائر بعد استقلالها ، فعين سنة 1964 كمدير عام للتعليم العالي كما صدر له في ذات السنة كتاب آفاق جزائرية وكذلك الجزء الأول من مذكراته .

استقال من منصبه سنة 1967، ليتفرغ كلية للعمل الفكري الإسلامي والتوجيهي، فساهم بمقالات متتابعة في الصحافة الجزائرية خصوصا في مجلة الثورة الإفريقية، التي

شارك فيها إلى سنة 1968 بمقالات في صميم تصوراته حول إشكالات الثقافة والحضارة ومشروع المجتمع، وقد جمعت هذه المقالات كلها في كتاب بعد وفاته [1].

2- **مفهوم الاقتصاد عند مالك بن نبي:**

تعرض بن نبي إلى المشكلات التي تعاني منها الأمة وحاول تقييم أسباب تلك المشكلات وتقديم حلول لها، ولكنه في البداية وقف وقفة لتحديد مفهوم الاقتصاد، فالاقتصاد عند مالك بن نبي هو (تجسيم الحضارة على شرط تحديدها بصفتها مجموعة الشروط المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يقدم جميع الضمانات الاجتماعية لكل فرد يعيش فيه). وبالتالي فإن الاقتصاد عنده يرتبط بهوية كل أمة، فهو تجسيد لحضارة تلك الأمة، ومن مهام ذلك الاقتصاد توفير ما يكفل للأفراد معيشتهم وكرامتهم.

انتقد مالك بن نبي معالجة السياسيين في العالم الثالث للمشكلات الاقتصادية من خلال ما يلي:

أ/ الاقتصادانية: والتي قصد منها مالك بن نبي المحاولات غير الجادة في حل المشكلة الاقتصادية، والناتجة عن تصور الإنسان في هذا العالم أن المشكلة الاقتصادية كلها قابلة للحل عن طريق النظر الفكري فقط، كما عبر عن هذا المفهوم بمحاولة السلطة في المجتمع تقييد حرية التصرف الاقتصادية لأبنائه بهدف الحفاظ على الاستقلال السياسي المزعوم. ومن نتائج ذلك هجرة العقول المفكرة من هذه الدول إلى دول أخرى تقدر إمكانياتها.

[1] خالد النجار، **مالك بن نبي**، شبكة الألوكة، ص ص 2- 11

www.alukah.net/books/files/book_2858/.../malik-bin-nabi.doc

تاريخ زيارة الموقع: 2022/03/05

وهي الفوضى في الأنشطة المالية، ضروب التبديد والتبذير والعشوائية في صرف الأموال، دون دراسة لمشاريع الاستثمارات المالية، بما يقابل " البوليتيكا" في السياسة وكلاهما مظهر للقابلية للاستعمار، وبالتالي فإن مالك بن نبي يرى في أن المشكلة هي تربوية في الأساس، حيث يجب أن توضع ضمن برنامج تربوي يثمن قيمة الإنسان أولا (بما كرمه الله وجعله خليفة)، ثم قيمة الزمن واعتبار العمل عبادة، ثم تثمين قيمة المادة كوسيلة للتنمية، واعتبار كل عمل تبذيري في عالم الأشياء هو عمل شيطاني يعاقب عليه، وبالتالي حسب مالك بن نبي حتى يتغير الوضع الاقتصادي لابد من التغيير الاجتماعي[1].

ب/ الحصر: وهو أن القائمين على وضع خطة معينة لإنقاذ المجتمع الإسلامي من مشاكله الاقتصادية قد وضعوا أنفسهم أمام مجال ضيق للاختيار حين حصروا خياراتهم بالمسلمات التالية:

- الاختيار من ضمن ما هو موجود من مذاهب اقتصادية قائمة وتطبيق تلك المذاهب على مجتمعاتنا.
- حصر النشاط في صورة استثمار تهيمن عليه إما قطاعات خاصة أو سلطة سياسية أو القطاع العام.
- وبالتالي لا يمكن في رأي بن نبي أن ينجح تطبيق النظام الاشتراكي أو الرأسمالي على مجتمعاتنا لأن هذه الأنظمة والأفكار غريبة عن ثقافتنا.

للخروج من هذه المشكلة يرى بن نبي أن المجتمع لا يأخذ توازنه إلا إذا تساوى فيه حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك، ولن يأتي ذلك إلا بعملية تخطيط دقيقة، ذلك أنه كلما

[1] مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**. دمشق: دار الفكر، ط3، 1984، ص ص 20، 21

ارتفع حجم الاستهلاك إلى مستوى لا يمكن التحكم فيه اتجه المجتمع نحو التبذير والفساد.

كما يركز على ضرورة تحويل العمل نتاج الاستثمار إلى الاستثمار نتاج العمل، كون المعادلة الأولى ذات طابع مالي أما الثانية فهي ذات طابع اجتماعي، كما أن أي تنمية اقتصادية لا تأخذ الإنسان بعين الاعتبار تبوء بالفشل، فالنهضة يجب أن تتضمن الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى التي تتحقق من خلالها خطة التنمية.

ولهذا فإن العمل نتاج الاستثمار يتطلب رؤوس أموال أجنبية كما هو معمول به اليوم، أما الثاني فيستند إلى مبدأ الاتكال على الذات ومبدأ الاستثمار الاجتماعي.

كما يرى مالك بن نبي أن العلاقة بين الواجب والحق هي التي ترسي القواعد الأساسية لجميع ميادين التطور في المجتمع، والفرق بيننا وبين العالم المتقدم أنهم يركزون على الواجب قبل الحق كجزء من ثقافتهم، على عكسنا نركز على الحق قبل الواجب وهذا في نظره سر تخلفنا. وهو يرى أن معادلة الواجب والحق تقابلها معادلة الإنتاج والاستهلاك، فكلما ركزنا على الواجب كنا أكثر إنتاجا والعكس.

إن الاقتصاد في فكر مالك بن نبي ليس فقط علما نتعلمه أو منحنيات بيانية أو أرقاما نتلاعب بها لأغراض ديماغوجية، ولكنه قبل كل شيء وعيا واستعدادا فكريا وسلوكا أو بكلمة واحدة هو ثقافة. فالاقتصاد ليس خارجا عن ذات الإنسان بل هو جزء من جوهره وذاته . إنه النتيجة الأساسية الأولى للظاهرة الاجتماعية، وهو الصيغة النهائية الكاملة لعملية تداخل العملات الإنسانية لحظة التبادل بين البشر بهدف ضمان مصلحة

كل واحد بالمحافظة على مصلحة الجميع، إنها تراكيب ذهنية قبل أن تكون مسألة مواد أولية أو مال أو تكنولوجيا أو حصص السوق[1].

3- مظاهر التخلف الاقتصادي عند مالك بن نبي:

ركز مالك بن نبي في فكره الاقتصادي على ظاهرة التخلف، ومن أهم مظاهر التخلف عنده ما يلي:

أ/ انخفاض متوسط دخل الفرد.

حيث أن العالم منقسم إلى شطرين، شمالي غني وجنوبي فقير، وبينهما تباين كبير في المستوى المعيشي والدخل الفردي.

ب/ الاهتمام بعالم الأشياء لا بعالم الأفكار.

يرى مالك بن نبي أنه باستطاعتنا فهم هذا الميل في ضوء السيكولوجية الصبيانية، حيث أن الطفل لا يرى في العالم أفكارا ولكنه يرى أشياء، وهذا ما يمكن إسقاطه على واقع العالم الإسلامي في الوقت الراهن، ومن هنا يرى مالك بن نبي أن تنمية الأفكار في العالم المتقدم قد رافقتها تنمية عالم الأشياء في العالم النامي (اليابان يوما ما كانت مثلنا تتفنن في شراء الأشياء لكنها بمرور الوقت أصبحت تنتجها، وهذا ما تعلمته اليابان من الغرب على عكسنا نحن، فنحن نتباهى فقط باقتناء ما يصنعه غيرنا).

[1] سليمان ملوكي، **النظرية الاقتصادية عند مالك بن نبي، من خلال ثلاثية: توجيه رأس المال، توجيه العمل وتوجيه الوقت**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، 2013، ص 126

إن الوقوع في الشيئية التي تصيب البلدان النامية فيفرض الشيء طغيانه بسبب ندرته و يولد مركب الحرمان والميل إلى التكديس، أما في البلد المتقدم فيسيطر الشيء بوفرته الكبيرة ويخلق نوعا من التشبع[1].

4- رؤية مالك بن نبي لأسباب التخلف :

هناك عدة نظريات فسرت التخلف في دول العالم النامي، خاصة العالم الإسلامي ومن بين هذه النظريات "نظرية الحتمية الجغرافية" في تفسير ظاهرة التخلف إذ يرى رواها أن معظم الدول المتخلفة تقع في الجنوب من الكرة الأرضية، بينما تقع الدول المتقدمة في الشمال، وهذه النظرية لا تتطابق مع الواقع، كما أن كثير من الباحثين يشككون في صحة نتائجها، ذلك أن المدنيات الأولى لم تكن في المناطق الباردة، على العكس بل أن هناك عدة دول تقع في هذه المناطق حققت نسبة عالية من التقدم منها: اليابان، إفريقيا الجنوبية، استراليا، نيوزيلندا، الصين وغيرها من دول جنوب شرق آسيا كسنغافورة وتايوان...الخ.

وهناك نظرية أخرى تفسر التخلف كحلقة مفرغة، إذ ترى أن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية، الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي الذي يؤثر بدوره على كفاءة الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل، ولهذا تبقى الدول المتخلفة حبيسة هذه الحلقة المفرغة ولا تخرج منها.

أما أسباب التخلف عند مالك بن نبي فهي:

[1] عطار إكرام، **نظرية العوالم الثلاث عند مالك بن نبي كمشروع بديل للنهوض الحضاري**، مجلة الاستيعاب، المجلد 3، العدد 3، ص 18

أ/ القابلية للاستعمار.

يقول مالك بن نبي (إننا لم نستعمر إلا بعد أن توفرت فينا القابلية للاستعمار)، لهذا فهو يرى أن تقسيم العمل الدولي ما هو إلا نتيجة لا سبب للتخلف، وكان كذلك نتيجة لوجود القابلية للاستعمار فينا والتي ولدت ونمت بعد سقوط دولة الموحدين سنة 1369.

ومفهوم القابلية للاستعمار هو: (تعبير مختصر عن عدم استغلال الوسائل والإمكانات المتاحة استغلالا كفؤا، ويرى مالك بن نبي أن عدم استغلال الإمكانات المتاحة من طرف هذه الدول جعلها عرضة للاستعمار).

ولعل إحدى مظاهر القابلية للاستعمار التي يشير إليها بن نبي ،هي عدم وضع الكفاءات البشرية المعدة إعدادا علميا وتقنيا رفيعا في مكانها الملائم، مما أدى إلى تزايد هجرة الأدمغة.

ب/ انخفاض الفاعلية.

إن انخفاض وعدم استغلال الإمكانات المتاحة بكفاءة عالية أدى إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية للإنسان، أو ما يسميه مالك بن نبي بانخفاض الفاعلية، التي تفضي إلى ارتفاع الكلف وانخفاض معدلات التراكم الرأسمالي وإلى تبديد الطاقات الإنتاجية والتبذير المسرف وغير المحسوس للوسائل، لكن الدول النامية لا ترجع هذه المظاهر إلى أسبابها الحقيقية ولكن إلى أسبابها الفرعية كالجهل والفقر.

يرى مالك بن نبي أن الفرد عبارة عن كينونة اجتماعية فاعلة في بناء الحضارة، فيقول: (إننا نرى في حياتنا اليومية جانبا كبيرا من اللافعالية في أعمالنا، إذ يذهب جزء كبير منها في العبث وفي المحاولات الهازلة)[1].

ج/ تدهور شروط التبادل الدولي.

إن ما عمق من التخلف في نظر مالك بن نبي هو تدهور شروط التبادل الدولي لغير صالح الدول الإسلامية، حيث نجد أن العلاقة بين أسعار المواد الأولية المصدرة من الدول النامية والسلع المصنعة المستوردة تميل إلى جهة الثانية، فمثلا يرى بن نبي أن سعر المادة الأولية لصناعة عجينة السيليلوز والورق سعرها أقل بأربعين ضعف عن سعر المادة المصنعة، وكذلك الفرق الكبير بين سعر النفط الخام والمواد المستخرجة والمصنعة منه. هذا التدهور في نظر مالك بن نبي يعد من أخطر التحديات التي تواجه هذه الدول، والتي من جرائها ازدادت مديونيتها بشكل لم تستطع في ظله أن تسد ما عليها من التزامات مالية، لذلك فهي تلجأ إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها.

وفي هذا الإطار وفي عصر التكتلات الاقتصادية يطرح مالك بن نبي المشروع البديل لمواجهة هذه التحديات و التكتلات الدولية منها توحيد أوربا، فأصبحت كتلة واحدة بعملة واحدة، إن البديل الذي أشار إليه هو التكتلات الإقليمية التي تعطي قوة للاقتصاد الأفرو أسيوي، أو فكرة كمنويلث يضم الدول النامية والمتخلفة من أجل العمل على توحيد محور المادة الأولية لمواجهة النظام العالمي الجديد، هذه المواجهة تحمل طابع التعايش الاقتصادي، حيث من الممكن إيجاد نقطة التقاء بين محور الصناعة و محور المادة الأولية، فالمحور الشمالي حسب مالك بن نبي عمل دائما على إيجاد التكتلات الإقليمية ،

[1] مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة** (ترجمة: عبد الصبور شافي). دمشق: دار الفكر، ط4، 1984، ص 87

كما عمل على محاربة كل تكتل يبنى على أساس مواجهة محور الصناعة، ولذلك عندما يتكلم على مؤتمر باندونغ يرى بأنه بداية بناء جسر يربط اقتصاديات إفريقيا بآسيا وبهذا الغرض عمل محور الصناعة على إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية من أجل التفرقة بين أسيا و إفريقيا[1].

[1] سليمان ملوكي، **مرجع سبق ذكره**، ص 138

الخاتمة:

إن علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة فهو أحد العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها منذ أكثر من قرنين من الزمن، و هو من العلوم الحديثة التي ما تزال توسع آفاقها و تحدد معالمها، إلا أن البحث فيه قد جرى قبل ذلك بكثير.

إن المعرفة العلمية هي شرط لازم لوجود أي علم من العلوم، ولكن وجودها ليس بالشرط الكافي إذ يلزم لوجود العلم أن تتراكم هذه المعرفة العلمية تراكما كميا يصل إلى نقطة يجعلها كيفيا ممثلة لجسم من المعرفة يدور حول موضوع محدد يعطي للإنسان حد أدنى من اليقين الذي يمكنه من التنبؤ المعقول بالحركة المستقبلة للظواهر محل الانشغال المعرفي العلمي، هنا ترقى المعرفة العلمية إلى مرتبة العلم الذي تتوافر له شروطه الموضوعية و المنهجية والشكلية .

وبالتعرض للعملية الاقتصادية في أشكالها الاجتماعية المختلفة يتحدد لنا موضوع علم الاقتصاد السياسي المهتم بالأفكار المتعلقة بالقوانين الاجتماعية التي تحكم مجموع الظواهر المكن ملاحظتها، والتي تكون النشاط الاقتصادي في المجتمع, وهو نشاط يأخذ شكل عملية ذات بعد زمني ومتكررة عبر الزمن، هذه القوانين الاقتصادية، أي العلاقات التي تتكرر باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية، القوانين الخاصة بإنتاج المنتجات، وبالكيفية التي تجد بها المنتجات سبيلها إلى أيدي الأفراد لإشباع رغباتهم، وهو ما يحدث بأشكال تختلف من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطور المجتمع الإنساني.

وعليه، فقد حاولنا من خلال الفصول الثلاث لهذا الكتاب أن نبسط للطالب والباحث بصفة عامة أساسيات علم الاقتصاد السياسي انطلاقا من المشكلة الاقتصادية مضمونها وطرق حلها، إلى مفهوم علم الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي عبر

العصور المختلفة وأهم مدارسه، ثم من المهم جدا للطالب معرفة مختلف النظم الاقتصادية وما يميز كل نظام بما في ذلك نظام الاقتصاد في الإسلام، إن من شأن ذلك كله أن يسمح للطالب من تكوين قاعدة معرفية صلبة يبني عليها ما سيتعلمه في قادم سنوات دراسته سواء في تخصص الاقتصاد، الحقوق أو العلوم السياسية.

وفي الأخير نأمل للقارئ الكريم أن يستفيد من هذا الكتاب وأن يجد فيه ضالته، كما نرجو من قارئ هذا الكتاب الصفح عما قد يوجد فيه من نقائص، فلكل شيء إذا ما تم نقصان.

تم بحمد الله

قائمة المصادروالمراجع:

- **القرآن الكريم.**
- **الأحاديث النبوية الشريفة.**

أولا: المصادر:

- أبو الفضل محمد بن مكر منظور الإفريقي المصري جمال الدين ، **لسان العرب**، المجلد الأول، دار الصادر ، بيروت، 1994 .
- أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب ، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ط2، 1404هـ / 1983م، [1- 20]، 12، حديث (12656).

ثانيا: المراجع:

باللغة العربية:

1- الكتب:

- أبلبي جويس ، **الرأسمالية : ثورة لا تهدأ** (ترجمة: رحاب صلاح الدين). مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2014.
- إبراهيم فاضل الدبو، **الاقتصاد الإسلامي: دراسة وتطبيق**. الأردن: دار المناهج، ط1 ، 2008.

- أحمد جامع، **الاقتصاد الاشتراكي . (دراسة نظرية تحليلية)** . القاهرة :دار النهضة العربية ، 1969.

- احمد دنيا شوقي ، **علماء المسلمون و علم الاقتصاد " ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد ".** (د م)، دار معاذ للنشر والتوزيع،1993 .

- أحمد عبد الرحمن يسري ، **تطور الفكر الاقتصادي والإجتماعي عبر العصور**.

- أنطوان أيوب، **دروس في الاقتصاد السياسي**- ،ج 1، ط 1، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، حلب، سوريا، 1965.

- آل فرج الطائي محمد عبد حسين ، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

- الأنصاري علي ، **الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية**. الكويت: جامعة الكويت، 2008 .

- الوزني خالد واصف ، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**. الأردن : دار وائل للنشر، ط3، 1999.

- الحايس عبد الوهاب جودة ، **تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية**. مصر: جامعة عين الشمس.

- الحاج طارق، **علم الاقتصاد ونظرياته، المجلد 01.** القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 1998 .

- الحمداني قحطان أحمد سليمان ، **الأساس في العلوم السياسية**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

- الطريقي عبد الله بن عبد المحسن ، **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**. الرياض: مؤسسة الجريسي للنشر والتوزيع، ط11، 1430هـ.

- النجار فايز ، **نظم المعلومات الإدارية**. جامعة الإسراء، ط2، 2007.

- السمرائي نعمان عبد الرزاق ، **النظام السياسي في الإسلام**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط2، 2000.

- السريتي السيد محمد، **مبادئ الاقتصاد الجزئيّ**. الإسكندرية : الدار الجامعية، ط1، 2004

- السبهاني عبد الجبار، **الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام**. دار البحوث للدراسات الإسلامية، ط1، 2005.

- الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي)، **القاموس المحيط**، ج2، فصل السين والشين.

- المعموري كاظم ، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**. الأردن: دار الحامد، ط1، 2012.

- القريشي مدحت ، **تطور الفكر الاقتصادي**. الأردن: دار وائل، ط1، 2008.

- إسماعيل عبد الرحمن، **مفاهيم ونظم اقتصادية**. عمان (الأردن): دار وائل، 2005م .

- أمين عويسي ، **النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية: العلاقة والإفرازات**. دار إحياء للنشر الرقمي، 2014.

- بدران أحمد جابر ، **الاقتصاد الزراعي**. القاهرة: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط1، 2013.

- بن نبي مالك ، **مشكلة الثقافة** (ترجمة: عبد الصبور شافي). دمشق: دار الفكر، ط4، 1984.

- بن نبي مالك ، **المسلم في عالم الاقتصاد**. دمشق: دار الفكر، ط3، 1984.

- برعى محمد خليل ، **مبادئ الاقتصاد**. مصر: دار الثقافة العربية، 1992.

- بريون فوزية ، **مالك بن نبي عصره وحياته ونظريته في الحضارة**. دمشق: دار الفكر، 2010.

- برناوي محمد إبراهيم ، **خصائص ومقومات الاقتصاد الإسلامي**. المدينة المنورة: مجلة الجامعة الإسلامية، 1401هـ.

- جاسم سلطان، **خطوتك الأولى نحو فهم الاقتصاد**. المنصورة: مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ط2، 2010 3.

- جالبريت جون كينيث ، **تاريخ الفكر الاقتصادي** (ترجمة أحمد فؤاد بلبع). الكويت: دار عالم المعرفة.

- جيفونس ويليام ستانلي ، **الاقتصاد السياسي**، ترجمة علي أبو الفتوح وآخرون. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ،2012 .

- دوابه أشرف محمد ، **الاقتصاد الإسلامي: مدخل ومنهاج**. القاهرة: دار السلام، ط1، 2010.

- هاشم إسماعيل محمد ، عبد العزيز علي السوداني، **مبادئ الاقتصاد الاجتماعي**. (د.م)، (د.ن)، 1993.

- هيكل عبد العزيز ، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**. بيروت: دار النهضة، 1980.

- ولعلو فتح الله ، **الاقتصاد السياسي**- مدخل الدراسات الاقتصادية- ،ط1، دار الحداثة للطباع و النشر، بيروت، لبنان، 1981.

- وسف جميل نعيسة، **تاريخ الفكر السياسي**. دمشق: مطبعة رياض، 1982.

- حميران رشيد ، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2003.

- حلمي فرحات كرم ، **إغاثة الآمة بكشف الغمة** "تقي الدين المقريزي"، دراسة وتحقق. مصر: عين للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ط1، 2007.

- حروش رفيقة، **الاقتصاد السياسي**. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2.

- حسين عمر، **موسوعة الفكر الاقتصادي**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، (د ت).

- حسين عوض زينب ، **مبادئ علم الاقتصاد**. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998.

- طلبة مختار عبد الحكيم ، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي عوامل الإنتاج**. القاهرة: كلية الحقوق، 2007، ص 23

- يونس محمود ، **أساسيات علم الاقتصاد**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1985.

- يوسف كمال، **الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة**. القاهرة: دار الوفاء، ط1، 1407هـ.

- ياسين، سعد، **نظم المعلومات الإدارية**. عمان: دار اليازوري العلمية، ط1، 1998.

- موسى سلامة ، **الاشتراكية**. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.

- محمد محمود الجوهري وآخرون، **ميادين علم الاجتماع**. القاهرة: دار المعارف، ط1، 1970.

- محمد دويدار، **مدخل الاقتصاد السياسي**، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية،2009.

- نامق صلاح الدين ، **قادة الفكر الاقتصادي**. القاهرة: دار المعارف، (د ت) .

- نجلاء راتب، **الاقتصاد والمجتمع**. مصر: جامعة بنها، (د ت).

- سييف ق.أفانا ، **أسس الفلسفة الماركسية** (ترجمة: عبد الرزاق الصيافي). بيروت: دار الفارابي، ط3 ، 1978.

- سلمان مصطفى وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**. الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، 2000.

- ساقور عبد الله، **الاقتصاد السياسي**. عنابه: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2004.

- رفعت محجوب، **الاقتصاد السياسي**،ج1. مصر: دار النهضة العربية، 1975.

- سميث آدم ، **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم**، ترجمة حسين زينة. بيروت: مكتبة بغداد، 2008.

- عادل أحمد حشيش و آخرون ، **أساسيات الاقتصاد السياسي** .بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية،2003.

- عبد الرحيم حسن توفيق ، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**. عمان دار الصفاء، 2005.

- عبد الرحمان بدوي، **مناهج البحث العلمي**. الكويت: وكالة المطبوعات شارع فهد سالم، ط3 1977.

- عبد السميع علام احمد ، **تطور مفهوم القيمة (نظرية القيمة) من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة**، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان ، العدد 17 ، 2016 .

- صبحي تادرس قريصة، **النقود و البنوك**. لبنان: دار النهضة العربية، 1984.

- صبري سحر ، نعمة زهران، **التفكير النظمي في الدراسات المستقبلية "من التحليل إلى التعقيد والتركيب والنمذجة"**. الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، 2012.

- قحف منذر ، **الاقتصاد الإسلامي علما ونظاما**. دمشق: دار الفكر، 1999.

- تيسير الرداوي، **تاريخ الأفكاروالوقائع**. دمشق: منشورات جامعة حلب، .2000

2- الدوريات:

- يحي غني النجار، **الضرورة والركائز الأساسية للانتقال من الأسلوب التلقائي إلى الأسلوب المخطط للنمو** ، مجلة الاقتصادي، العدد الأول، السنة العشرون، جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد ، مارس 1979.

- سليمان ملوكي، **النظرية الاقتصادية عند مالك بن نبي، من خلال ثلاثية: توجيه رأس المال، توجيه العمل وتوجيه الوقت**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، 2013.

- عطار إكرام، **نظرية العوالم الثلاث عند مالك بن نبي كمشروع بديل للنهوض الحضاري**، مجلة الاستيعاب، المجلد 3، العدد 3.

3- الملتقيات:

- طشطوش هايل عبد المولى ، **المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل، من منظور اقتصاديٍ إسلامي**، بحث مقدم لمنتدى الاقتصاد الإسلامي بدبي.

4- المحاضرات:

- كرمية فرحي ، فراح رشيد، **محاضرات في مدخل للاقتصاد**، مطبوع مقدمة لطلبة LMD،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013-2014 .

- صديقي شفيقة، **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**. جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،2017.

5- المواقع ا إلكترونية:

- **النظام الاقتصادي في الإسلام**، المجلد 1 ، جامع الكتب الإسلامية .
https://ketabonline.com/ar/books/91806/read?page=9&part=1#p-91806-9-2

- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، **علم الاقتصاد السياسي وفروع العلوم الاجتماعية الأخرى**.

www.politics-dz.com

- مختار طلبة، **مقدمة اقتصاد، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، برنامج الدراسات القانونية**، نقلا عن الموقع:

www.oucu.edu.eg

- ناصر مراد، **مبادئ ومنهج الاقتصاد الإسلامي** – الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل .جامعة غرداية – الجزائر. 24 – 23فيفري 2011.

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03/

- خالد النجار، **مالك بن نبي**، شبكة الألوكة.

www.alukah.net/books/files/book_2858/.../malik-bin-nabi.doc

باللغة الأجنبية:

1- Books:

- Charles Choderbek and others, **management systems**. Dallas: business publication, 1980.

- M. Weber, **The Theory of Social and Economic Organization**. Illinois: the free press Glencoe, 1947.

- Maurice Dobb, **Studies in the Development of Capitalism.** London: Routledge & Kegan Paul, 1975

- Ludwig Von Bertalanffy, **Theories generals des Systems**, traduit par: jean benoist chabrol. Paris: dunod, 1993.

2- **Web sites**:

- Alan Woods & Rob Sewell, **Introduction à la théorie économique de Marx.**

www.marxiste.org/theorie/classiques-du-marxisme/522-introduction-a-la-theorie-economique-de-marx

- Anastasia Belyh, **Socialism: Characteristics, Pros, Cons, Examples and Types**, September 25, 2019.

https://www.cleverism.com/socialism-characteristics-pros-cons-examples-and-types/

الفهرس:

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	**02**
الإهداء	**03**
مقدمة:	**04**
الفصل الأول : أساسيات علم الاقتصاد السياسي	**06**
المبحث الأول: المشكلة الاقتصادية	07
أولا: مفهوم المشكلة الاقتصادية	07
ثانيا: عناصر المشكلة الاقتصادية	10
ثالثا: حلول المشكلة الاقتصادية	14
المبحث الثاني : مفهوم الاقتصاد السياسي	16
أولا: المفهوم اللغوي	16
ثانيا: المفهوم الاصطلاحي للاقتصاد السياسي	18
المبحث الثالث: إثبات علمية مادة الاقتصاد السياسي	22
أولا: موضوع علم الاقتصاد السياسي	22
ثانيا: منهج علم الاقتصاد السياسي	25
ثالثا: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى	**29**
الفصل الثاني: تطور الفكر الاقتصادي وأهم مدارسه	**33**
المبحث الأول: تطور الفكر الاقتصادي	34
أولا: الفكر الاقتصادي عند اليونان	34
ثانيا: الفكر الاقتصادي عند الرومان	36
ثالثا: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى الأوروبية	36
رابعا: الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر:	39

المبحث الثاني: أهم مدارس الاقتصاد السياسي	43
أولا: المدرسة التجارية	43
ثانيا: المدرسة الطبيعية	46
ثالثا: المدرسة الكلاسيكية	50
رابعا: المدرسة الماركسية	54
خامسا: المدرسة النيوكلاسيكية	57
سادسا: المدرسة الكينزية	60
سابعا: المدرسة النقدية	68
الفصل الثالث: النظم الاقتصادية	**72**
المبحث الأول: مفهوم النظام والنظام الاقتصادي	73
أولا: مفهوم النظام	73
ثانيا: النظام الاقتصادي	76
المبحث الثاني: النظام الاقتصادي الرأسمالي	79
أولا: مفهوم الرأسمالية والنظام الرأسمالي	79
ثانيا: أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي	82
ثالثا: تقييم النظام الاقتصادي الرأسمالي	84
المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الاشتراكي	87
أولا: مفهوم الاشتراكية والنظام الاشتراكي	87
ثانيا: أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي	89
ثالثا: تقييم النظام الاقتصادي الاشتراكي	92
المبحث الرابع: النظام الاقتصادي الإسلامي	94
أولا: مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي	94
ثانيا:أسس ومبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي:	96
ثالثا: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي	98

رابعا: الاقتصاد عند المفكر الإسلامي مالك بن نبي	101
الخاتمة	**111**
قائمة المصادروالمراجع	**113**
الفهرس	**123**

الدكتور الصادق جراية

أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الوادي - الجزائر

الدكتور جراية الصادق أستاذ جامعي من مواليد 1983/05/01 الوادي – الجزائر

حاصل على شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية جامعة الجزائر، يشغل حاليا منصب أستاذ محاضر (أ)، بكلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة الوادي

رئيس اللجنة العلمية لقسم العلوم السياسية.

مسؤول فريق شعبة التكوين علوم سياسية .

مسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه (CFD) شعبة العلوم سياسية.

رئيس فرقة بحث PRFU الدولة وصناعة الأمن غرب المتوسط بين تنامي التهديدات الداخلية وتحولات النظام الدولي.

رئيس فرقة بحث بمخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية.

يشرف على العديد من أطروحات الدكتوراه في الإستراتيجية والعلاقات الدولية.

الوجيز في الاقتصاد السياسي

9 789931 276135

imp mansour